قانون الانتخابات الأردني للعام 2022 وانعكاساته على تطوير الحياة السياسية

(دراسة استطلاعية مسحية – 2023)

اعداد فريق البحث:

حازم عيّاد باحث رئيس

نبيل حمران باحث احصائي

خليل قنديل باحث مساعد

محمود حسن باحث مساعد ومدقق

ملخص تنفيذي

في دراسة استكشافية لمركز الأمة شملت 100 شخصية وطنية

61.5 بالمئة من النخبة الأردنية يتوقعون تأثيرًا محدودًا لقانون الانتخابات 2022 على تطوير الحياة السياسية

- 54 بالمئة من المستطلعين لا يتوقعون تأثيرًا للقانون على حيادية الجانب الرسمي في الانتخابات القادمة
- 55 بالمئة من المستطلعين لا يتوقعون تأثيرًا للقانون في الحدّ من تأثير المال السياسي
- 66 بالمئة يتوقعون تأثيرًا كبيرًا أو متوسطًا للقانون على تعزيز مكانة البرامج السياسية للأحزاب
- 56 بالمئة يتوقعون تأثيرًا كبيرًا أو متوسطًا للقانون على زيادة التصويت في الانتخابات القادمة
- 72 بالمائة يتوقعون تأثيرًا كبيرًا أو متوسطًا للقانون في تعزيز دور المرأة في البرلمان القادم
- 65 بالمئة يتوقعون تأثيرًا كبيرًا أو متوسطًا للقانون في تعزيز دور الشباب في البرلمان القادم
- الشباب هم الأكثر تفاؤلًا و 73 بالمئة منهم يتوقعون نتائج إيجابية لقانون الانتخابات على تطوير الحياة السياسية
- 66 بالمئة من الشباب يتوقعون تأثيرًا كبيرًا أو متوسطًا للقانون على زيادة نسبة التصويت في الانتخابات القادمة

عمان – مركز دراسات الأمة

توقّع 61.5 بالمئة من أفراد عينة الدراسة التي أجراها مركز دراسات الأمة أن يكون لقانون الانتخابات الجديد الذي تم إقراره في شهر آذار/مارس من العام الماضي 2022، أثر محدود على تطوير الحياة السياسية في الأردن في جوانبها الحزبية والبرلمانية المختلفة، حيث بلغ متوسط مجموع درجاتهم بحسب مقياس ليكرت الرباعي 17.22 من أصل 28 درجة تمثل إجمالي مجموع درجات الاستبانة كما هو موضح في الجدول البياني التالي:

	الأحزاب	شخصيات عامة	نواب حاليون	نواب سابقون	شباب	نقابيون	مجموع
متوسط	17.4	16.6	18.83	14.13	20.47	15.5	17.22
انحراف معياري	4.51	6.41	5	4.11	4.75	6.39	5.16
نسبة مئوية	62.14	59.29	67.25	50.46	73.1	55.35	61.5
اتجاه العيّنة	محدود	محدود	متوسط	محدود	متوسط	محدود	محدود

وكشفت نتائج دراسة تأثير قانون الانتخاب للعام 2022 على تطوير الحياة السياسية أن الشباب ثم النواب الحاليين كانوا الأكثر تفاؤلًا بقدرة القانون على إحداث تغيير إيجابي في الحياة الحزبية والبرلمانية، إذ قال 73.1 بالمئة من الشباب إن القانون سيكون له أثر بدرجة متوسطة، مسجلين أعلى متوسط بين المستطلعين بلغ 22.47 درجة من أصل 28 درجة.

وجاء النواب الحاليون في المرتبة الثانية، إذ قال 67.25 بالمئة منهم إن قانون الانتخاب سيكون له أثر بدرجة متوسطة على جوانب الحياة الحزبية والبرلمانية بمتوسط 18.83 درجة من مجموع الدرجات العامة المقدرة بـ 28 درجة.

في المقابل، كان النواب السابقون ثم النقابيون، الأقلّ تفاؤلًا بقدرة قانون الانتخاب على إحداث تغيير في الحياة الحزبية والبرلمانية، حيث قال 50.46 بالمئة من النواب السابقين، و55.46 بالمئة من النقابيين، إن القانون سيكون له أثر محدود في إحداث التغيير. وسجّل النواب

السابقون ثم النقابيون أقل متوسط في مجموع درجاتهم بلغ 14.13 للنواب السابقين، و15.5 للنقابيين من أصل 28 .

ورأى 62.14 بالمئة من الحزبيين و 59.29 بالمئة من الشخصيات العامة في العيّنة، أن قانون الانتخاب سيكون له أثر بدرجة محدودة في إحداث تغيير في الحياة الحزبية والبرلمانية. بيد أن الحزبيين كانوا أقلّ تشاؤمًا من الشخصيات العامة والنقابيين والنواب السابقين، حيث كاد متوسط مجموع درجاتهم 17.4 درجة يلامس درجة 17.5 من أصل 28 وهي تمثل الحدّ الأدنى لفئة المتفائلين التي تشمل الدرجة المتوسطة والكبيرة، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

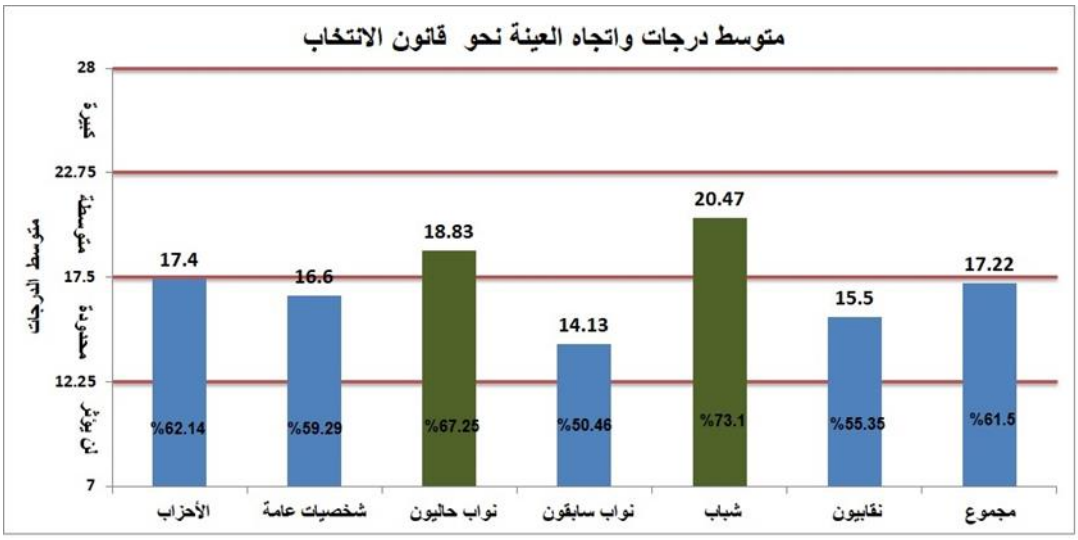

وبحسب الاستطلاع فإن 54 بالمئة من المستطلعين لا يتوقعون تأثيرًا للقانون على حيادية الجانب الرسمي في الانتخابات القادمة، كما لم يتوقع 55 بالمئة من المستطلعين أن يكون للقانون تأثير على الحدّ من تأثير المال السياسي في الانتخابات. في المقابل توقّع 66 بالمئة تأثيرًا كبيرًا أو متوسطًا للقانون على تعزيز مكانة البرامج السياسية للأحزاب، وتوقّع 72

بالمائة تأثيرًا كبيرًا أو متوسطًا للقانون في تعزيز دور المرأة في البرلمان القادم، و65 بالمئة توقعوا تأثيرًا كبيرًا أو متوسطًا للقانون في تعزيز دور الشباب في البرلمان القادم.

وفيما يخص تأثير القانون على تعزيز المشاركة الشعبية في الانتخابات القادمة، أظهرت نتائج الاستطلاع أن 56 بالمئة من العينة العامة المستطلعة و 66 بالمئة من الشباب يتوقعون تأثيرًا كبيرًا أو متوسطًا للقانون على زيادة نسبة التصويت في الانتخابات القادمة.

وقد أجري الاستطلاع عبر الهاتف خلال الفترة الممتدة من أيار/ مايو ونهاية حزيران/ يونيو 2023 بعد مرور عام وشهرين على إقرار القانون في مجلس النواب، ما يضمن حسن اطلاع العيّنة على القانون واتجاهاته، إلى جانب ارتباط توقيت الدراسة بانتهاء المهلة المحددة للأحزاب لتصويب أوضاعها وفقًا لقانون الأحزاب للعام 2022، وبما يسمح بإشراك أفرادها، سواء ممن صوّب وضع حزبه أو اندمج او انحل أو شكل أحزابًا جديدة، في عيّنة الدراسة الاستكشافية التي استخدمت المنهج الإحصائي التكراري النسبي، إلى جانب مقياس ليكرت الإحصائي الرباعي لتحليل نتائج الاستبانة.

وتكمن أهمية الدراسة الاستطلاعية الاستكشافية لقانون الانتخاب ومتغيراته وانعكاساتها على الحياة السياسية في أنها الأولى من نوعها التي تسعى لاستقصاء آراء النخبة الأردنية حول فاعلية قانون الانتخاب للعام 2022، باستهدافها لعينة قصدية مكوّنة من مائة شخصية أردنية توزعت بين نواب حاليين وسابقين وقيادات حزبية وشخصيات وطنية عامة (إعلامية وسياسية واقتصادية وقانونية واكاديمية)، إلى جانب نقابيين وشباب ناشطين في المجال السياسي.

وقد تم اختيار العيّنة القصدية للدراسة بصورة دقيقة بحيث تراعي التنّوع وتمثل مختلف التوجهات الفكرية والسياسية في المملكة، حتى تعبّر بمصداقية عن اتجاهات النخبة الأردنية نحو قانون الانتخابات الجديد وانعكاساته المتوقعة على تطوير الحياة السياسية في الأردن.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود تفاعل وترابط قوي بين متغيرات القانون المنصوص عليها صراحة في مواده المجرّدة مثل زيادة تمثيل المرأة والشباب والأحزاب، وبين المتغيرات البيئية المرتبطة بالخبرات السابقة للعيّنة المستطلعة والتي أثّرت في خياراتها واتجاهات إجاباتها حول القانون ونصوصه، خصوصًا ما يتعلق باحتمالات التدخل الرسمي في الانتخابات وقدرة القانون على الحدّ من تاثير المال السياسي ومدى إسهام القانون الجديد بزيادة حجم المشاركة الشعبية في الانتخابات القادمة.

يذكر أن الدراسة لم تستهدف تحديد حجم معرفة الجمهور بقانون الانتخاب، وإنما التعرّف على توجهات النخبة الأردنية تجاه انعكاسات قانون الانتخاب الذي لم يُختبر بعد على أرض الواقع في عملية انتخابية، ولا يزال أمامه نحو عام وفق ما صرح رئيس الوزراء بشر الخصاونة لوسائل الاعلام في جلسة حوارية في الجامعة الاردنية تموز/ يوليو من العام 2023 حيث توقّع إجراء الانتخابات بين شهر تموز/ يوليو وتشرين أول/ أكتوبر 2024 .

وتجدر الإشارة إلى أن اتجاهات الرأي العام والنخبة السياسية الأردنية يمكن أن تتغير بتأثير عوامل ومتغيرات البيئة السياسية والقانونية التي تسبق الانتخابات، ومن ضمنها تقسيم الدوائر الانتخابية، وبعض الإجراءات الرسمية في المجال السياسي وفي مجال الحريات العامة التي أثير حولها جدل كبير في أعقاب تمرير الحكومة لقانون الجرائم الالكترونية، والذي أجريت الدراسة قبل طرحه على مجلس النواب بصفة الاستعجال.

وفي ضوء النتائج التي أظهرتها إجابات المستطلعين، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الثقة لدى النخبة السياسية والجمهور الأردني بجدية الجانب الرسمي في وقف تدخلاته في العملية الانتخابية وفي مكافحة المال السياسي وتعزيز مناخ الحريات العامة، لكونها تحديات رئيسية تؤثر في اتجاهات النخبة السياسية والرأي العام الأردني تجاه التفاعل مع قانون الانتخابات ومع مجمل العملية السياسية.

كما أكدت الدراسة على أن ارتفاع نسبة التفاؤل في أوساط الفئات الشابة لفرص إسهام القانون في تطوير الحياة السياسية يفرض تحديات مهمة من أجل الحفاظ على جرعة التفاؤل لديهم وعدم دفعهم إلى مساحات الإحباط واليأس من إمكانية النهوض بواقع الحياة السياسية خلال الفترة القادمة.

وفيما يلي جداول توضح إجابات العيّنة القصدية على أسئلة الدراسة وفقًا للمقياس التكراري النسبي، ويمكن الاطلاع على تفاصيل الدراسة كاملة على الموقع الإلكتروني لمركز دراسات الأمة (https://alumma-sc.com):

الشكل البياني رقم (1)

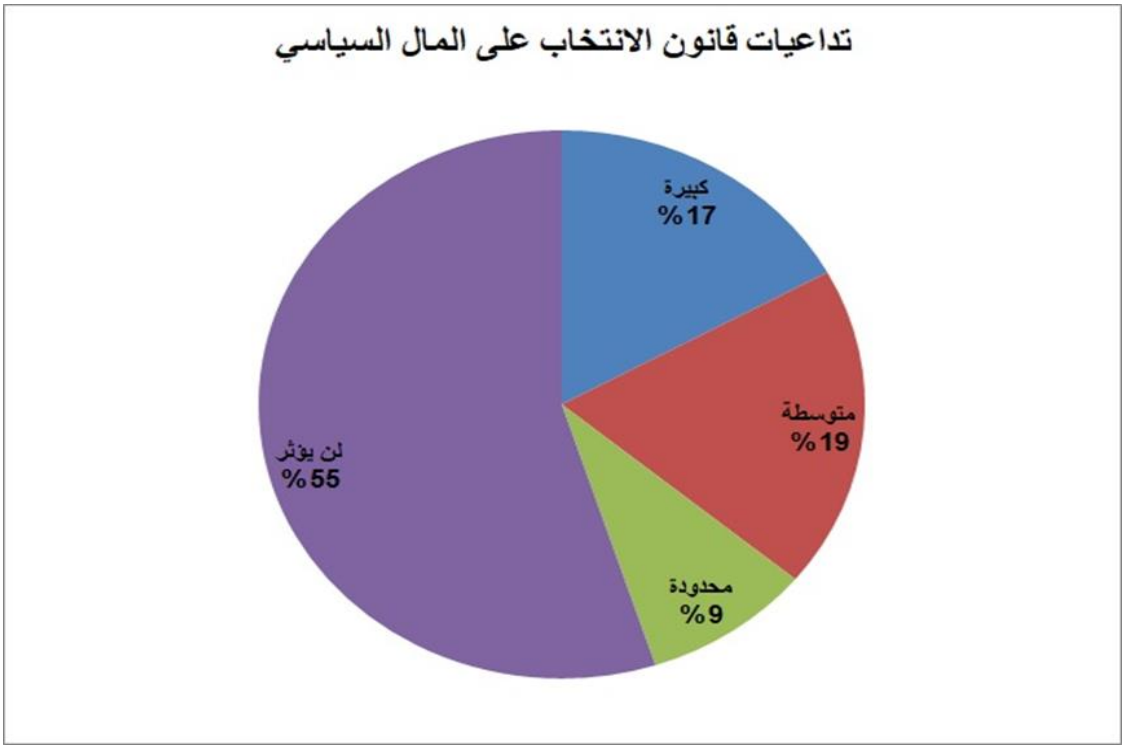

الشكل البياني رقم (2)

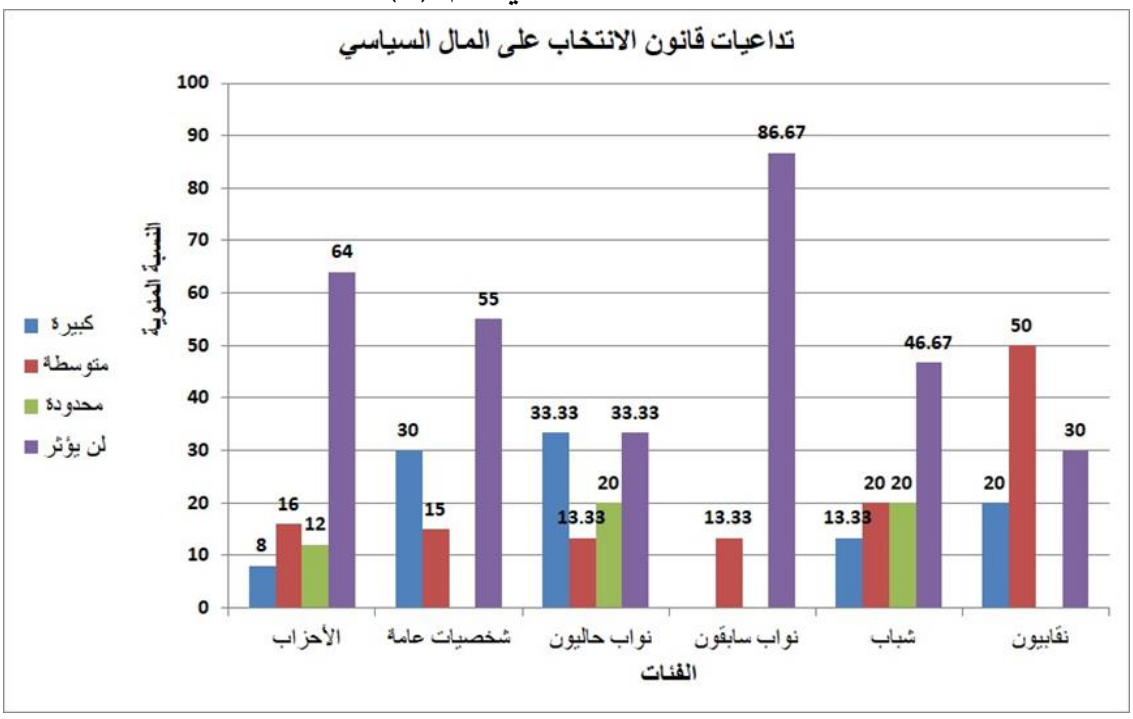

الشكل رقم (3)

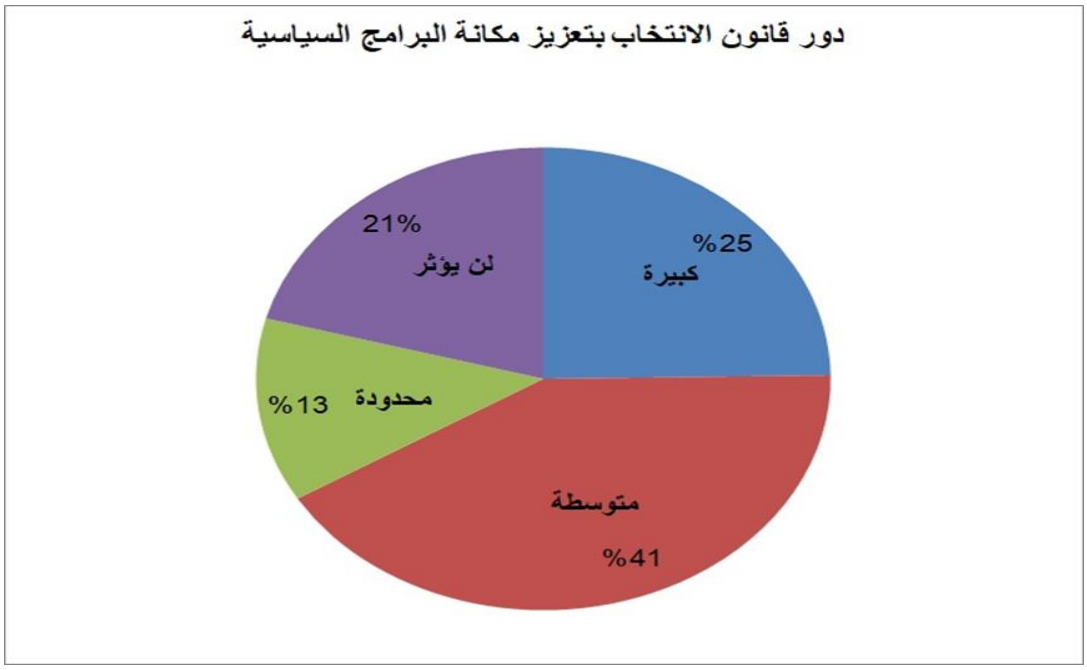
دور قانون الانتخاب بتعزيز مكانة البرامج السياسية
%25
كبيرة
متوسطة
%41
محدودة
%13
لن يؤثر
21%

الشكل رقم (4)

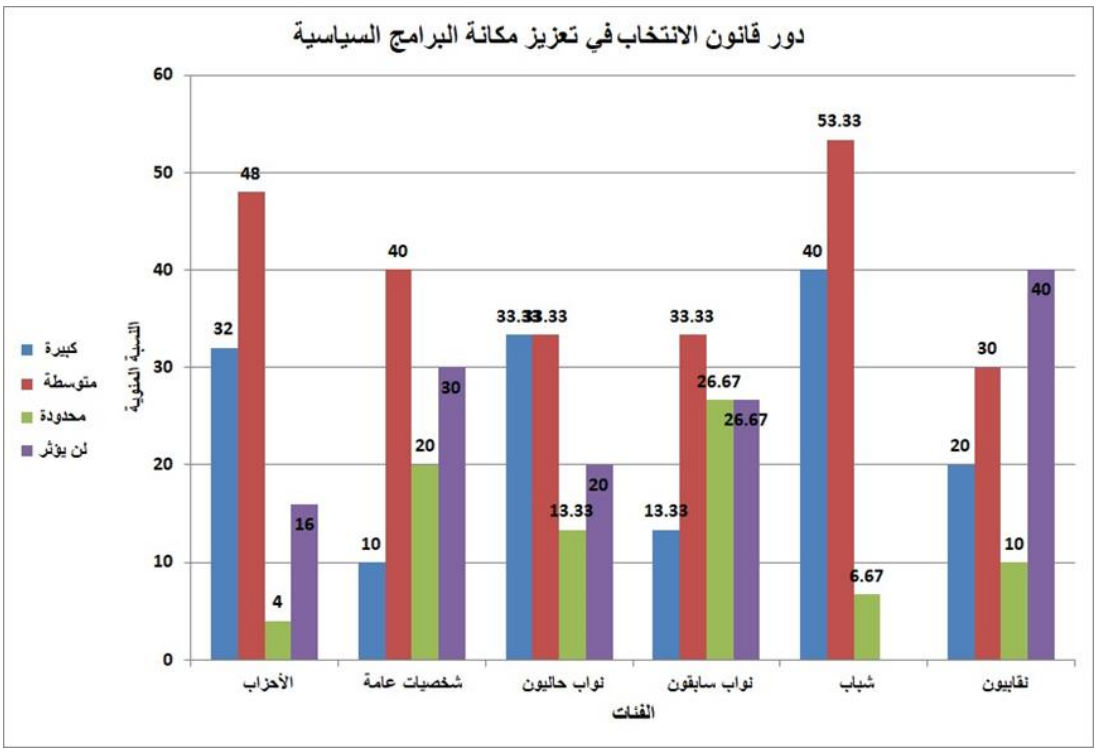
دور قانون الانتخاب في تعزيز مكانة البرامج السياسية
60
50
40
30
20
10
0
النسبة المئوية
كبيرة
متوسطة
محدودة
لن يؤثر
32
48
4
16
10
40
20
30
33.33
33.33
13.33
20
13.33
33.33
26.67
26.67
40
53.33
6.67
20
30
10
40
الأحزاب
شخصيات عامة
نواب حاليون
نواب سابقون
شباب
نقابيون
الفئات

الشكل رقم (5)

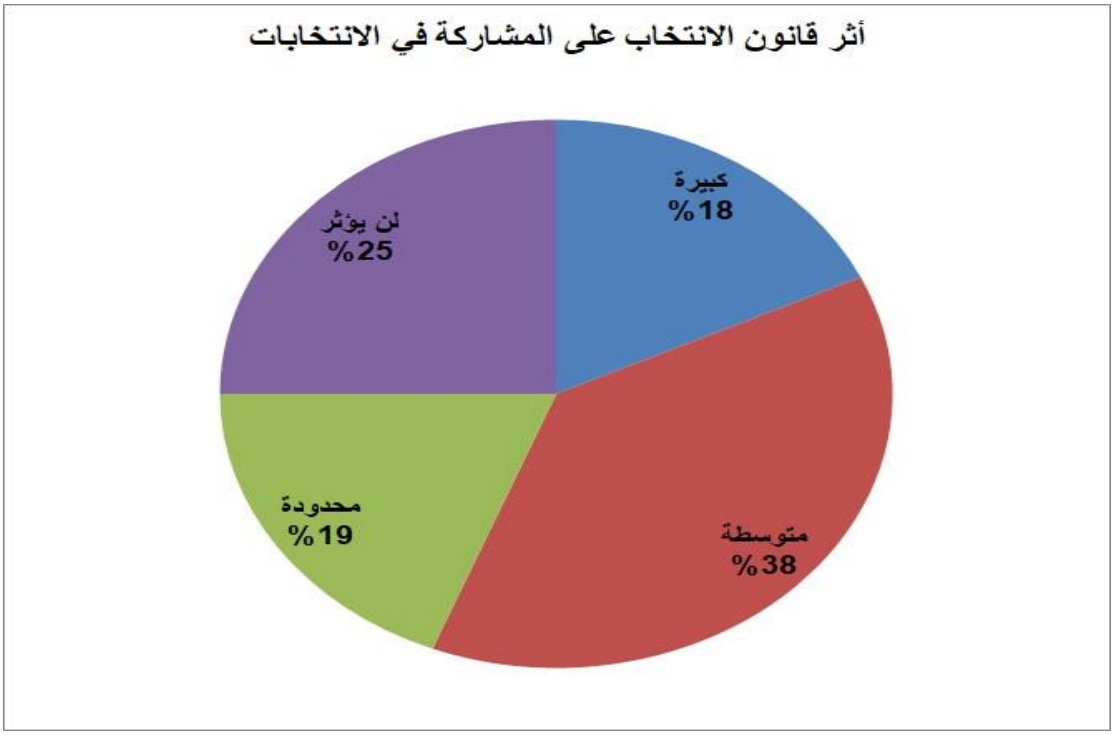

الشكل رقم (6)

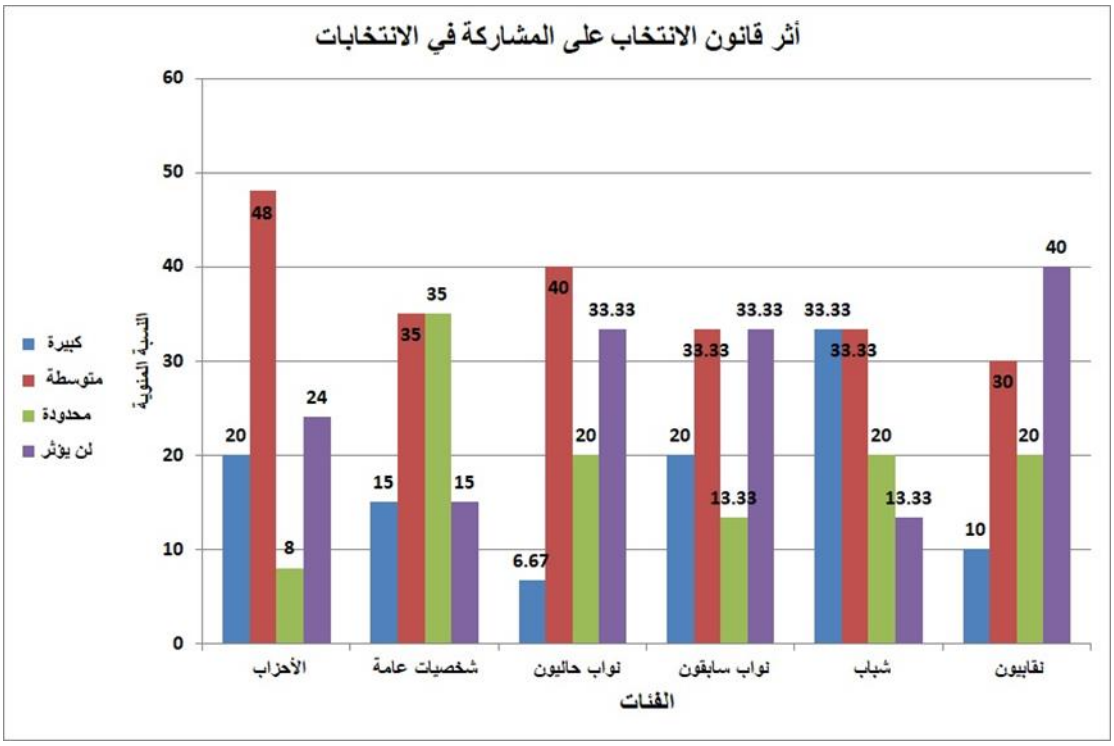

الشكل رقم (7)

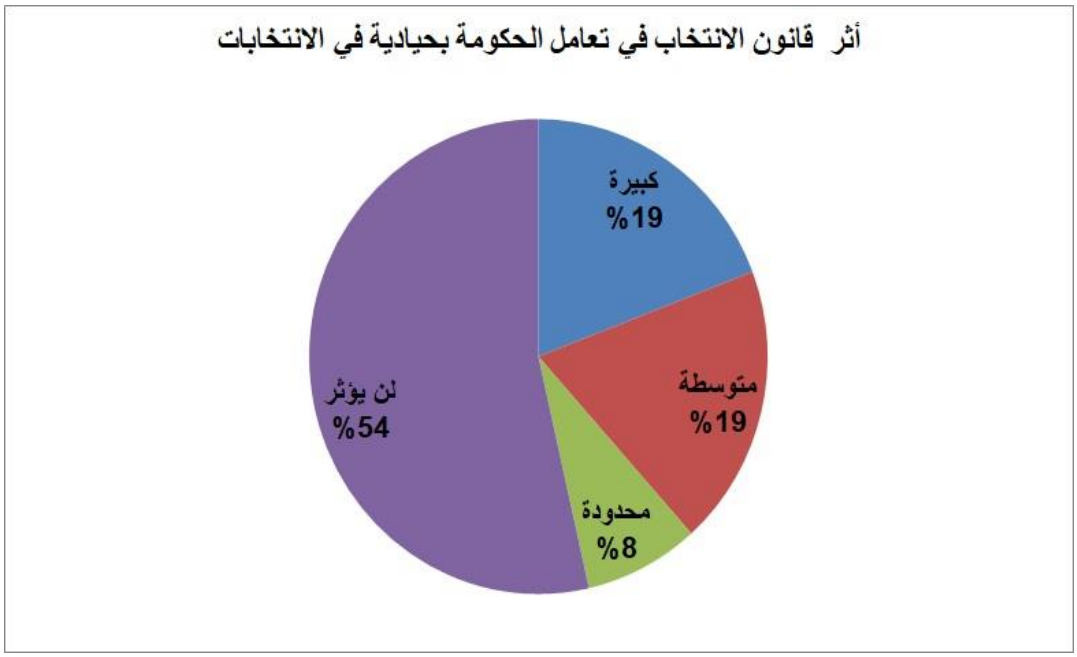

الشكل رقم (8)

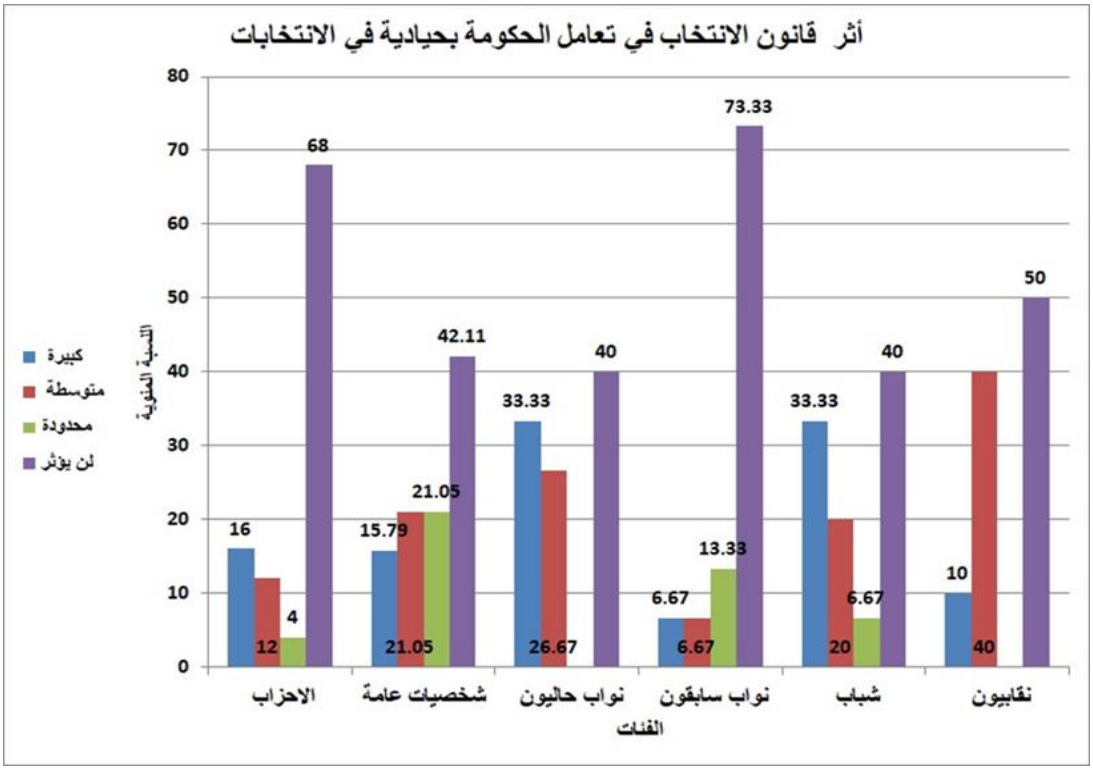

الشكل رقم (9)

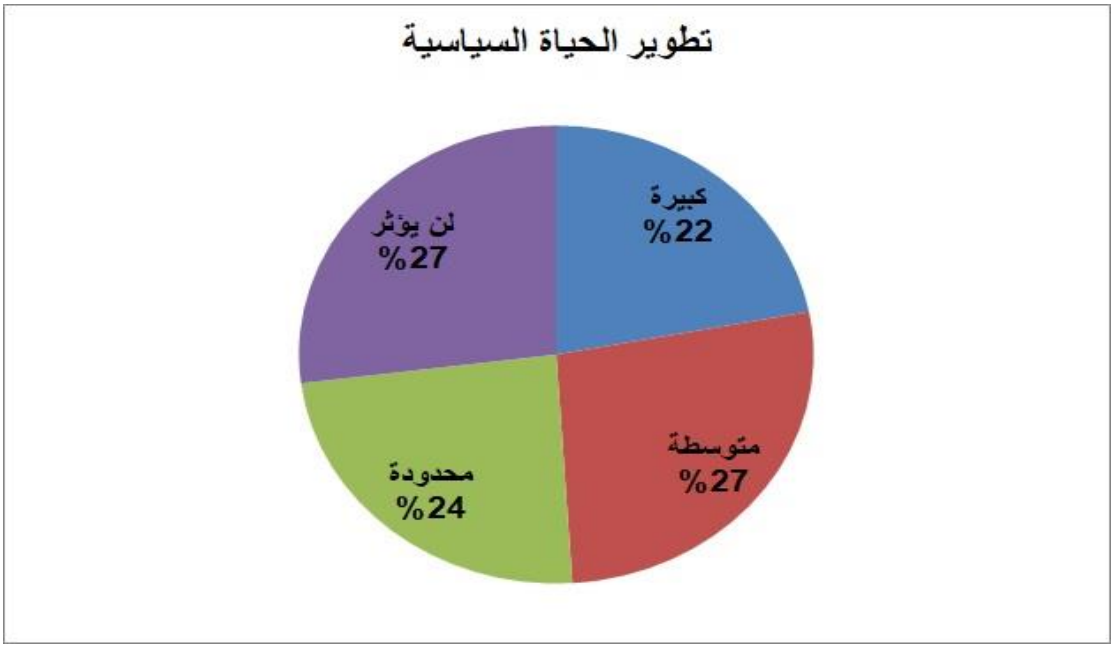
تطوير الحياة السياسية
كبيرة
%22
متوسطة
%27
محدودة
%24
لن يؤثر
%27

الشكل رقم (10)

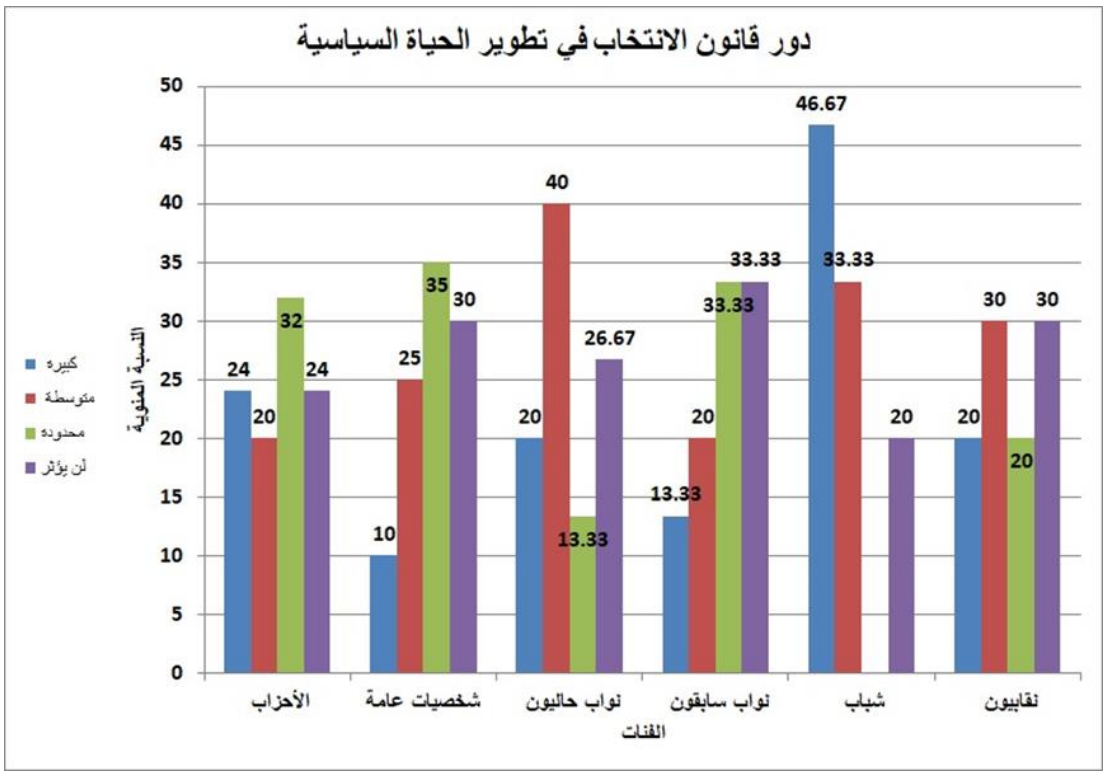
دور قانون الانتخاب في تطوير الحياة السياسية
النسبة المئوية
الفئات
كبيره
متوسطة
محدوده
لن يؤثر
الأحزاب
شخصيات عامة
نواب حاليون
نواب سابقون
شباب
نقابيون
24
20
32
24
10
25
35
30
20
40
13.33
26.67
13.33
20
33.33
33.33
46.67
33.33
20
20
30
20
30

الشكل رقم (11)

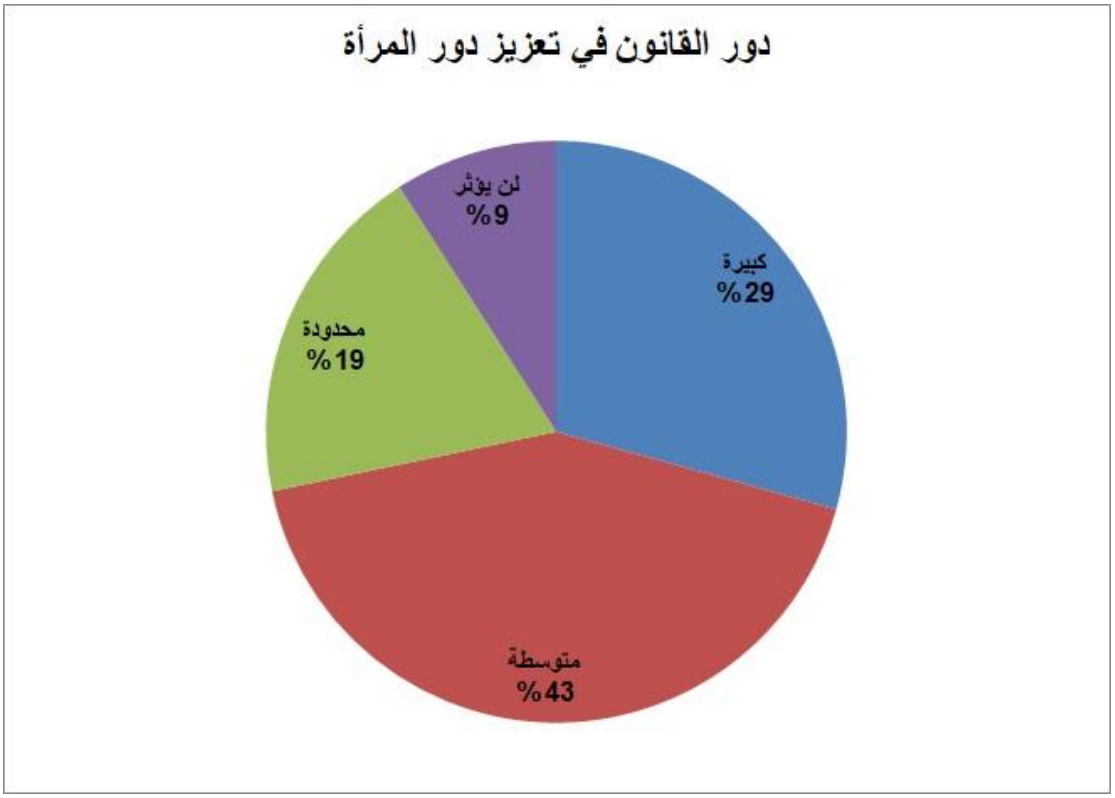

الشكل رقم (12)

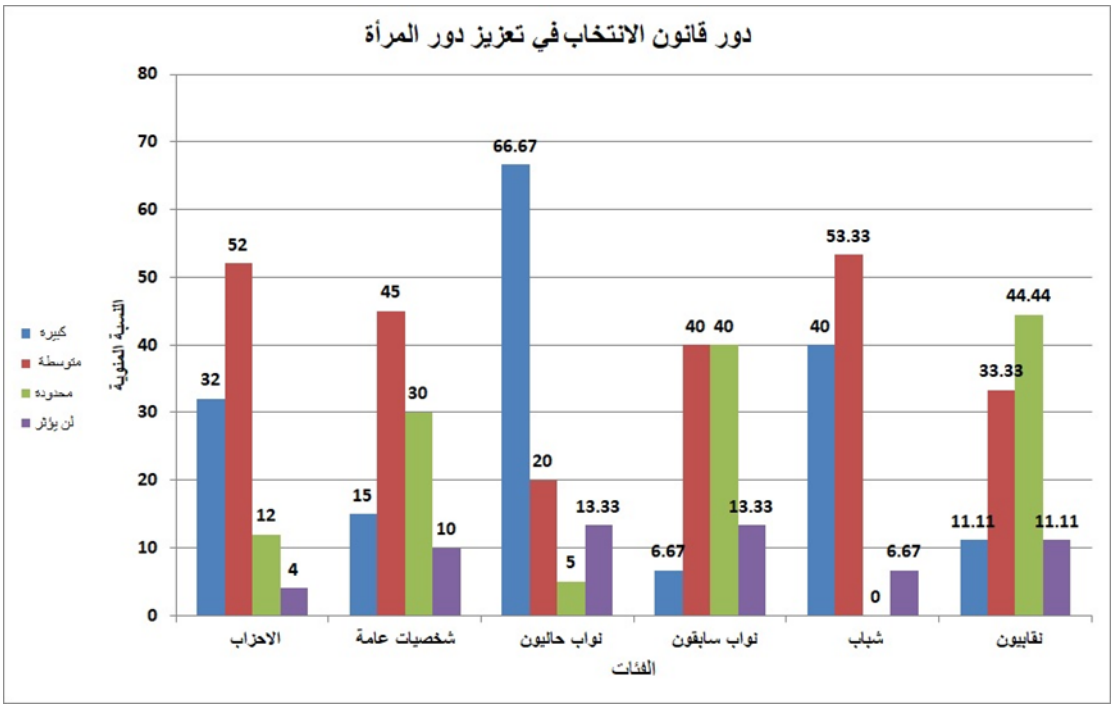

الشكل رقم (13)

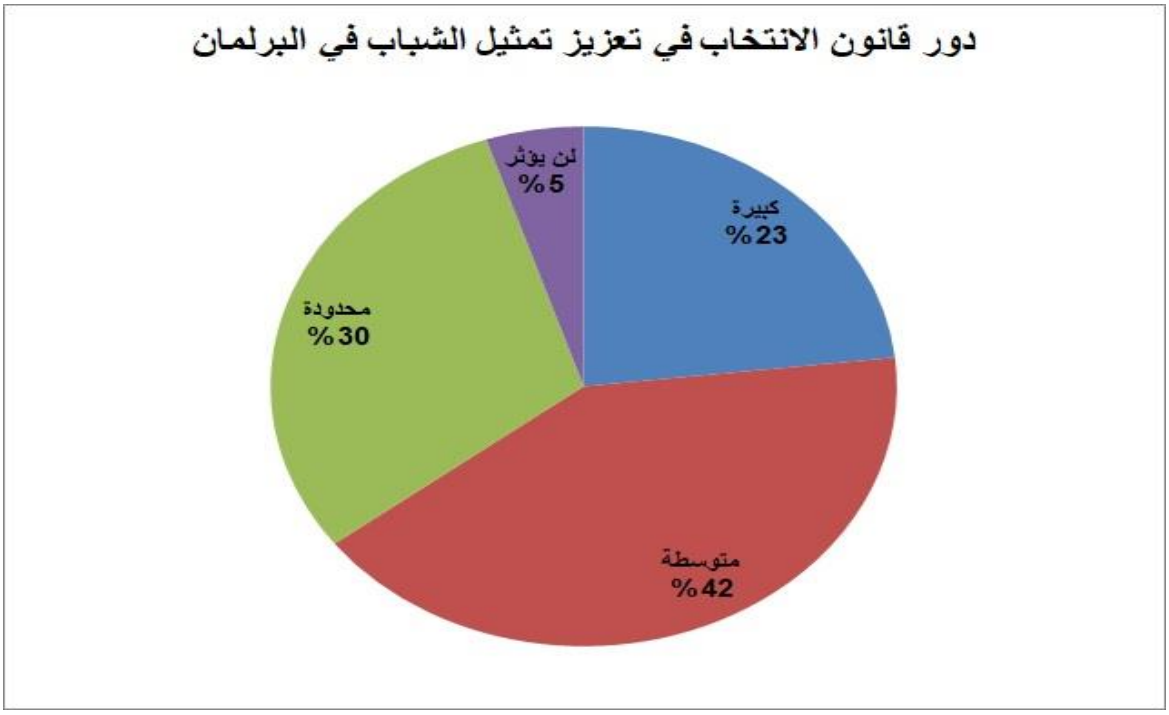
دور قانون الانتخاب في تعزيز تمثيل الشباب في البرلمان
لن يؤثر
%5
كبيرة
%23
محدودة
%30
متوسطة
%42

الشكل رقم (14)

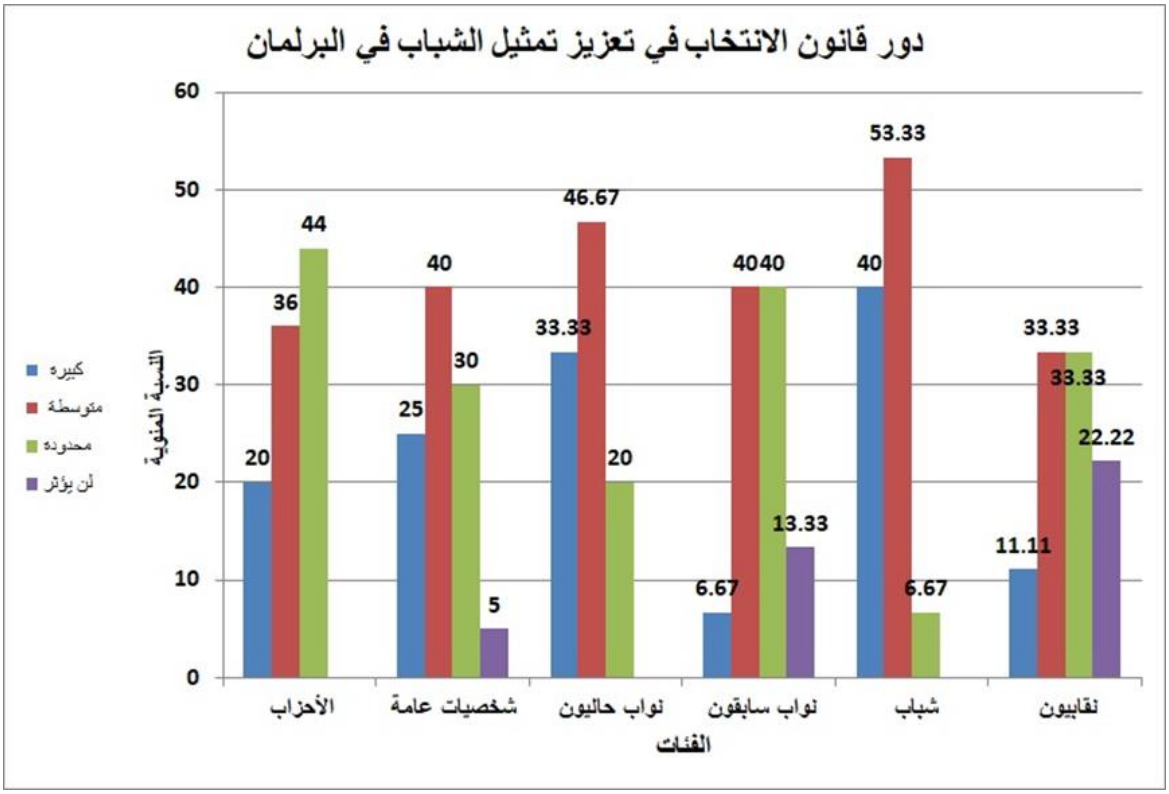
دور قانون الانتخاب في تعزيز تمثيل الشباب في البرلمان
60
50
40
30
20
10
0
النسبة المئوية
كبيره
متوسطة
محدوده
لن يؤثر
20
36
44
25
40
30
5
33.33
46.67
20
6.67
40
40
13.33
40
53.33
6.67
11.11
33.33
33.33
22.22
الأحزاب
شخصيات عامة
نواب حاليون
نواب سابقون
شباب
نقابيون
الفئات

المقدمة

أقرّ مجلس النواب في الـ 29 من آذار/ مارس قانون رقم (4) لسنة 2022 للانتخابات للعامة، الهادف إلى تأسيس مجلس نواب ونظام سياسي جديد، أساسه الأحزاب البرامجية الفاعلة والقادرة على الوصول إلى البرلمان وتشكيل الحكومات.

وبات القانون نافذا بعد نشره في الصحيفة الرسمية في عددها رقم 5783 الصادر الخميس في السابع من ابريل/ نيسان للعام 2022[1]، ويتوقع أن تُنفذ بنوده في انتخابات مجلس النواب العشرين التي صرح رئيس الوزراء بشر الخصاونة خلال لقائه الحواري مع طلاب الجامعة الأردنية واسأتذتها بإمكانية انعقادها في تموز/ يوليو 2024 أو أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه[2].

وقد أثار قانون الانتخابات الجديد للعام 2022 مجموعة من الأسئلة حول قدرته على تطوير الحياة السياسية الأردنية بتأسيس نظام سياسي قوامه الأحزاب التي من المقر أن يزداد وزنها وحضورها التدريجي في مجلس النواب خلال الدورات الثلاث المقبلة لتصل إلى 65 % من مقاعد البرلمان في انتخابات المجلس الـ22، وهو توجّه تعزز بوضع عتبة حسم لدخول الأحزاب والقوائم المحلية إلى مجلس النواب، بما يرفع من أهمية البرامج السياسية والاقتصادية والتحالفات والائتلافات السياسية التي تتشكل على أساسها الأحزاب والقوائم الانتخابية.

القانون من ناحية أخرى زاد من تمثيل المرأة والشباب وغلظ العقوبات على المال السياسي، ما دفع لطرح التساؤلات حول قدرة القانون ومتغيراته في الدفع نحو تطوير الحياة السياسية وصولا إلى اختباره في انتخابات مجلس النواب العشرين، وهي تساؤلات واشكالية بحثية تم معالجتها في دراسة مركز دراسات الأمة التي اجريت في الفترة الواقعة بين الأول من أيار/ مايو 2023 إلى نهاية تموز 2023، عبر استطلاع واستكشاف رأي النخبة الأردنية في قانون الانتخابات للعام 2022 وأثره المتوقع على تطوير الحياة السياسية.

وانتهت الدراسة بمجموعة من النتائج التي تم تحليليها عبر مقياس ليكرت الرباعي ومقياس التكررات النسبي لتحديد توقعات عينة الدراسة من متغيرات القانون ومناقشتها، وصولًا

[1] نص القانون ومواده المنشورة في الجريدة الرسمية على الرابط
https://doc.pm.gov.jo/DocuWare/PlatformRO/WebClient/Client/Document?did=57680&fc=7e6f119f-

[2] جاء ذلك خلال إطلاق الخصاونة باللِّقاء الحواري الأول الذي اقيم في الجامعة الأردنيَّة الأربعاء 21 جزيران/ يونيو 2023، ضمن سلسلة حوارات مع الشَّباب الأردنيين تحت عنوان (رؤى التّحديث.. الشَّباب محور الاهتمام).

إلى تقديم توصيات لزيادة فاعلية القانون في تطوير الحياة السياسية عبر تحييد العناصر المقيدة لتأثيره، وتنشيط العوامل والمتغيرات المؤثرة في تعظيم أثر القانون وموثوقيته في تطوير الحياة السياسية الأردنية.

الإطار النظري:

ارتبط إقرار قانون الانتخاب الأردني للعام 2022 بالمبادرة التي أطلقها الملك عبد الله الثاني لتطوير المنظومة السياسية في العام 2021[3] لتشمل إقرار قانون الأحزاب للعام 2022 وقانون مجلس الأمن القومي والسياسة الخارجية، وهي حزمة قوانين وتعديلات دستورية أقرها المجلس النيابي الـ19 بعد ان تم طرحها من قبل اللجنة الملكية لتطوير المنظومة السياسية التي انهت أعمالها في تشرين أول /أكتوبر من العام2021 وبمشاركة نخبة سياسية وأكاديمية أردنية.

وقد تميّز القانون الجديد عن قوانين الانتخابات السبع التي سبقته وتعديلاته، باجتماع الإرادة الملكية ومشاركة النخبة السياسية في صياغته وإقراره من الهيئة التشريعية ممثلة بمجلس الأمة، لينتهي القانون بإحداث قطيعة مع قانون الصوت الواحد الذي أُقر في العام 1993 بعد أن خلّف ظلال ثقيلة على الحياة السياسة الأردنية تميزت بانخفاض نسب المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية[4] خلال السنوات الثلاثين التي تبعت إقراره وإعادة انتاجه فيما بعد في قوانين وتعديلات كان آخرها قانون انتخاب 2016 وتعديلاته.

ويواجه القانون الجديد للعام 2022 تحدي القدرة على تطوير الحياة السياسة ورفع معدلات المشاركة في الانتخابات المقبلة للعام 2024، وهي قضايا سعت الدراسة لمعالجتها عبر استطلاع رأي النخبة الأردنية في القانون ومتغيراته ومدى قدرته على تطوير الحياة السياسية ورفع سوية المشاركة السياسية والشعبية، لذلك كان لا بد من المباشرة قبيل الولوج إلى تفاصيل الاستطلاع وأدواته ومنهجيته بالتعرف على أهم متغيرات قانون الانتخاب للعام 2022 واالاشكاليات المتولدة عنه وأهميتها وسبل مناقشتها ومعالجتها في الدراسة.

---

[3] كلف الملك عبد الله الثاني رئيس الوزراء الاسبق سمير الرفاعي في العاشر من حزيران 2021 برئاسة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي واصلت بدورها أعمالها على مدى اكثر من ستة اشهر بتوجيه من الملك عبد الله الثاني.

[4] سجلت انتخابات 2020 للمجلس النيابي التاسع عشر نسبة متدنية بلغت 29.9 بالمئة وهي الادنى في تاريخ الممكلة علما بأن تراجع نسب المشاركة في التصويت جاء بوتيرة متصاعدة رغم التعديلات والقوانين المتتابعة للانتخاب، اذ سجلت انتخابات 2016 نسبة مشاركة قدرت بـ 36.1% وفي انتخابات 2013 سجلت 57% . وفي حين عُزي التراجع في العام 2016 إلى غياب مشاركة المعارضة السياسية فان التراجع في العام 2020 ارجع للتعديلات التي طرأت على قانون الانتخاب للعام 2016 الذي ألغى القائمة الوطنية النسبية فضلا عن إجراء الانتخابات في ظروف وباء كورونا الذي عصف لالعالم في اذار/ مارس 2020.

متغيرات قانون الانتخاب للعام 2022

اعتمد قانون الانتخابات الجديد مبدأ التدرج في زيادة المقاعد الحزبية في البرلمان ابتداء من 30 بالمئة في المجلس النيابي المقبل (العشرين) مرورا بـ 50 بالمئة في المجلس الـ 21 وصولاً إلى نسبة 65 بالمئة في المجلس الـ 22.

القانون الذي ضم 72 مادة[5] أعاد رسم الدوائر الانتخابية ضمن دائرتين محلية وعامة، يخصص لهما 138 مقعداً[6]، منها 97 للدوائر المحلية موزعة على 18 دائرة انتخابية، و41 مقعداً للقائمة العامة مخصصة للأحزاب والتحالفات الحزبية.

ويمنح المشروع كل ناخب صوتين، وفقا لنظام انتخابي مختلط، يعتمد النظام النسبي المغلق للقوائم الحزبية، والنظام النسبي المفتوح للقوائم المحلية، بحيث لا يمكن للناخب على القوائم العامة تغيير ترتيب المرشحين الذي يجري اعتماده من الحزب، بينما يتمكن الناخب في الدوائر المحلية من الاقتراع للأفراد المفضلين المترشحين.

ويُحدد القانون نسبة حسم (عتبة) يتوجب على القوائم الحصول عليها للتنافس على المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية، وهي 7 بالمئة من مجموع المقترعين في الدائرة المحلية، و2.5 بالمئة من عدد المقترعين في الدائرة العامة الحزبية، وفي حال عدم وصول القوائم المترشحة في "الدوائر المحلية" لنسبة الحسم، يجري تخفيض العتبة بمقدار نصف بالمائة في كل مرة إلى أن يجري ملء المقاعد المخصصة للدائرة.

ويشترط المشروع وجود امرأه واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل على القائمة العامة (الحزبية)، وكذلك ضمن المترشحين الثلاثة التالين، إضافة إلى وجود شاب أو شابة (35 سنة فما دون) ضمن أول خمسة مرشحين، فضلاً عن شمول القائمة لعدد من المترشحين موزعين على نصف الدوائر الانتخابية المحلية كحد أدنى، وأن لا يزيد عدد المترشحين عن عدد المقاعد المخصصة (41 مقعداً).

ويزيد القانون، المقاعد المخصصة للمرأة لتكون على مستوى الدوائر الانتخابية (18) مقعدًا، ويحافظ على تمثيل المسيحيين (9 مقاعد) والشركس والشيشان (3 مقاعد)، دون النص على حد أعلى لتمثيلهم، من خلال منحهم الحق بالترشح خارج المقاعد المخصصة

[5] احتوى قانون الانتخاب السابق للعام 2016 على 67 مادة اي ان هناك 5 مواد اضيفت لتستوعب الاضافات التي من ضمنها العتبة الانتخابية والقائمة الحزبية العامة واعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وغيرها.

[6] وصل عدد المقاعد في قانون انتخاب 2016 إلى 130 مقعدا ليشهد قانون الانتخاب للعام 2022 زيادة 8 مقاعد رغم تقليص عدد الدوائر، إلا أنه زاد كوتا المرأة واضاف مقاعد لضمان التوازن بين الزيادة في مقاعد القائمة العامة الحزبية والمحلية .

لهم، مع إلزام من يحق لهم الترشح على المقاعد المخصصة (الكوتا) في الدوائر المحلية باختيار مسار الترشح (إما على الكوتا أو على التنافس الحر)، كما يمنح المشروع أبناء البادية حق الترشح خارج دوائرهم.

وتتوزع مقاعد الدوائر المحلية بواقع 4 مقاعد لكل من محافظات: معان، المفرق، الطفيلة، مادبا، جرش، وعجلون، و3 مقاعد لكل من: العقبة، ودوائر البدو الثلاثة (الشمال والوسط والجنوب)، و8 لكل من البلقاء والكرك، و10 للزرقاء، إضافة إلى 15 مقعداً لمحافظة إربد ضمن دائرتين انتخابيتين، و20 للعاصمة عمان ضمن ثلاث دوائر انتخابية، على أن يخصص من مقاعد الدوائر المحلية 18 مقعدا للمرأة، ومقعدان اثنان للشركس والشيشان في دائرتي العاصمة والزرقاء، و7 للمسيحيين في دوائر: العاصمة، وإربد، والزرقاء، والبلقاء، والكرك، ومادبا، وعجلون، فيما يخصص في الدائرة العامة الحزبية وبالحد الأدنى، مقعد واحد للشركس والشيشان، ومقعدان للمسيحيين.

ويُخفّض المشروع، عمر المترشح إلى 25 عامًا، ويعتمد مكان إقامة الناخب عند وضع جدول الناخبين، كما البطاقة الشخصية كوثيقة وحيدة للاقتراع، إلى جانب عدم اشتراط استقالة موظف القطاع العام المترشح للانتخابات، كما نصّ على سقوف الإنفاق على الحملة الانتخابية، وتغليظ العقوبات على الجرائم والمخالفات الانتخابية المتمثلة باستخدام المال السياسي، والتي تصل عقوبتها إلى سنتين ولا يمكن استبدالها بغرامة، وسنة حبس وخمسمائة دينار غرامة لكل ناخب يدعي الأميّة، والحبس سنة مع غرامة تصل إلى خمسة آلاف دينار لكل من ينتحل شخصية غيره، أو يحتفظ ببطاقة أحوال مدنية تعود لناخب آخر، أو يستعمل حقه في الاقتراع أكثر من مرة، أو يعبث بالصناديق، أو يؤثر في إرادة الناخبين، فضلاً عن عقوبات لعدم الإعلان عن مصادر تمويل القوائم، أو وجود تلاعب بالحسابات أو تزوير بالوثائق، أو وجود مصادر تمويل غير مشروعة، وقد تصل هذه العقوبات إلى إسقاط عضوية المترشح الذي نجح من القائمة وحرمانه من الترشح في الدورات التالية.

وبذلك فإن القانون قدّم عددًا من المتغيرات القانونية المجردة المنصوص عليها في القانون وهي:

1) زيادة تمثيل المرأة عبر الكوتا لتبلغ 18 مقعدا بزيادة 3 مقاعد عما كان عليه الحال في قانون 2016، إلى جانب اشتراط ترشيحها ضمن الثلاثة الاوائل في القوائم الحزبية المغلقة وضمن الثلاثة الذين يلونهم.
2) زيادة تمثيل الشباب بخفض سن الترشح إلى 25 سنة شمسية، وإضافة شاب أو شابة (35 سنة فما دون) ضمن أول خمسة مرشحين في القوائم الحزبية.
3) تعزيز مكانة الأحزاب والبرامج السياسية عبر:

أ. تخصيص 30 بالمئة من المقاعد للأحزاب بواقع 41 مقعدا في انتخابات مجلس النواب العشرون.

ب. تُحديد القانون نسبة حسم (عتبة) يتوجب على القوائم الحصول عليها للتنافس على المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية محلية وحزبية.

جـ. اعتماد القوائم المغلقة في القوائم العامة الحزبية.

4. تغليظ العقوبات على المال السياسي واعتباره جناية وليس جنحة.
5. تشجيع المشاركة والتصويت في الانتخابابات بمنح الناخب صوتين ضمن دائرة محلية بقوائم مفتوحة ودائرة عامة بقوائم مغلقة للأحزاب وبذلك يقطع قانون انتخاب 2022 صلته بقانون الصوت الواحد الانتخابي الـ 15 الذي أُقر في العام 1993.

وتسعى الدراسة التي أجراها مركز الأمة إلى رصد عدد من المتغيرات التطبيقية التي تعكس خبرات وتجارب النخبة السياسية الأردنية الحزبية والنقابية والشخصيات العامة من الوزراء السابقين والأكاديمين والبيروقراط والتكنوقراط، إلى جانب رجال الاقتصاد والنواب الحاليين والسابقين والشباب الناشطين في الحقل السياسي والعام، وهي خبرات تتباين طريقة تفاعلها مع القانون وموثوقيته بحسب تجاربها السابقة ومقدار اطلاعها ومعرفتها بنصوص القانون وطريقة تفاعله على أرض الواقع، وتضمّ هذه المتغيرات دور الجانب الرسمي وحياديته وامتناعة عن التدخل في الانتخابات، ومتغير المال السياسي الذي وإن غلظت عقوبته بنصوص القانون إلا أنه يبقى العنصر الاكثر عرضة للاختبار عبر التجربة التطبيقية العملية التفاعلية والواقعية على الارض، إلى جانب متغير المشاركة في التصويت والانتخاب وهو متغير يتاثر بالقناعات المتراكمة لدى المواطن الأردني وتجاربه الحسية.

أما المتغيرات الواردة في القانون سواء كانت المجردة المنصوص عليها بالقانون او التطبيقة التفاعلية التجريبية الحسية فقد تم قياس تأثيرها في تطوير الحياة السياسية عبر استطلاع راي النخبة الأردنية واتجاهاتها تجاه القانون ومتغيراته وفق استبانة تم بناؤها في الدراسة لضمان قياس المتغيرين القانوني المجرد والتفاعلي الحسي.

اشكالية الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة على تساؤلات تتناول فاعلية المتغيرات والنصوص القانونية المستحدثة والمعدلة في قانون الانتخاب الجديد لعام 2022 على تطوير الحياة السياسية ممثلة في زيادة البرامجية في عمل لأحزاب وتعزيز تمثيل المرأة والشباب والأحزاب في الحياة السياسية، إلى جانب انعكاسات القانون على الحد من تأثير المال السياسي والتدخل الرسمي في الانتخابات وزيادة نسبة المشاركة والتصويت.

وهي تساؤلات اكتسبت أهمية خاصة، حيث إن الإجابة عليها تحدد مستوى التقدم والتطور المتوقع أن يُحدثه قانون الانتخاب في الحياة السياسية الأردنية والتي تُعتبر المشكلة البحثية الرئيسية التي سعت الدارسة إلى معالجتها من خلال استطلاع رأي عينة من النخبة السياسية والحزبية والنيابية والنقابية والشبابية الأردنية. وقد تم اختيار العيّنة بصورة متنوعة لتُعبّر عن تنوع الاتجاهات السياسية والفكرية في المجتمع الأردني، وتم ملء استبانة الاستطلاع التي جرى إعدادها مسبقا بهدف التعرف على توقعات النخبة الأردنية تجاه قانون الانتخابات للعام 2022 وقدرته على تطوير الحياة السياسية خلال الفترة المقبلة.

أهمية الدراسة ومنهجيتها

اعتمدت الدراسة على البحث الاستطلاعي الكشفي للتعرف على رأي النخبة الأردنية بقانون الانتخاب ومدى قدرته على تطوير الحياة السياسية وتحديد أبرز التحديات الي تقف أمام تفعيل بنوده التي لم تُختبر بعد عبر انتخابات برلمانية باتت متوقعة بين يوليو/ تموز و اكتوبر/ تشرين الأول من العام 2024.

وقد تم معالجة اشكالية البحث من خلال بناء استبانة طرحت مجموعة من الأسئلة على العينات المستطلعة لقياس تأثير المتغيرات المختلفة المؤثرة في تطوير الحياة السياسية.

وتكمن أهمية الدراسة الاستقصائية المسحية لقانون الانتخاب في أنها الأولى من نوعها التي تحاول استكشاف تأثير وقدرة قانون الانتخاب للعام 2022 على تطوير الحياة السياسية منذ إقراره في آذار/ مارس من العام 2022 من خلال استطلاع رأي النخبة السياسية الأردنية حول القانون ومخرجاته المتوقعة.

ويذكر أنها الدراسة الثانية لمركز دراسات الأمة لاستكشاف تأثير الاصلاحات السياسية التي أقرها مجلس النواب الأردني بعد الدراسة الاستكشافية الأولى التي أجراها مركز الأمة لاستطلاع قدرة الأحزاب الأردنية على التكيّف مع قانون الأحزاب الجديد للعام 2022 والتي أجريت في الفترة الواقعة بين 15 ديسمبر/ كانون الأول 2022 وكانون الثاني /يناير من العام 2023.

استبانة الدراسة

تم اختيار استبانة مغلقة تجيب فيها الفئات المستطلعة على الأسئلة التي تم صياغتها لقياس تأثير قانون الانتخاب للعام 2022 على فرص تطوير الحياة السياسية، وقد جاءت الأسئلة على النحو التالي:

1. هل تتوقع أن يسهم قانون الانتخاب الجديد في الحدّ من تأثير المال السياسي في الانتخابات القادمة؟
2. هل تتوقع أن يعزز قانون الانتخاب الجديد من اهتمام الأحزاب بطرح برامج سياسية جدية؟
3. هل تتوقع بأن يزيد قانون الانتخاب الجديد من نسبة التصويت في الانتخابات القادمة؟
4. هل تتوقع أن يسهم قانون الانتخاب الجديد في تطوير الحياة السياسية والحزبية في الأردن خلال الفترة المقبلة؟
5. هل تتوقع أن يسهم قانون الانتخاب الجديد في تعامل الجانب الرسمي بحيادية مع الانتخابات المقبلة؟
6. هل تتوقع أن يعزز قانون الانتخاب الجديد من تمثيل المرأة في البرلمان القادم؟
7. هل تتوقع أن يعزز قانون الانتخاب الجديد من تمثيل الشباب في البرلمان القادم؟

خامسا: عينة الدراسة

جاء اختيار العينة المستطلعة منسجما مع عملية بناء الاستبانة التي افترضت معرفة المستطلعين بالقانون وتفاصيله، لذلك تم اختيار 100 شخصية من النخبة الأردنية التي يفترض اطلاعها على قانون الانتخاب للعام 2022 في محاولة للتركيز على الفئات المطلعة والمهتمة بالقانون والقادرة على تقييم القانون والتفاعل معه في ضوء انخراطها في العمل العام و معرفتها وخبراتها السابقة.

لذلك تم اختيار العينة من شخصيات عامة وقادة أحزاب ونقابيين ونواب حاليين وسابقين،ك كما اشتملت العينة على عدد ممن الشباب الناشطين في الحقل السياسي والعام ويملكون معرفة جيدة بالقانون الجديد. وحرص المشرفون على الاستطلاع في اختيار العينة القصدية على تنوعها الفكري والسياسي، للتعبير عن توقعات مختلف الاتجاهات في المجتمع وتجنب الانحيازات التي تخلّ بنتائج الدراسة.

وقد تورعت العينة المستطلعة للشخصيات المائه على ست فئات شملت:

أ) 25 من الأحزاب السياسية (أمناء عامون او نوابهم).

ب) 10 نقباء يرأسون نقابات مهنية المهنية.

ت) 15 من النواب الحاليين.

ث) 15 من النواب السابقين.

ج) 20 من الشخصيات العامة (وزراء سابقون ورجال أعمال وأعضاء غرف تجارية وصناعية ونخب أكاديمية وإعلاميون وقانونيون).

ح) 15 من الشباب الناشطين في المجال السياسي والحزبي والعام.

وقد لوحظ اثناء جمع البيانات واستطلاع آراء أفراد العينة أن العديد منهم أظهر عدم معرفة بقانون الانتخاب الجديد رغم مرور عام على نشره في الجريدة الرسمية، الأمر الذي استدعى إجراء تعديلات مستمرة على العينة القصدية المختارة.

وقد واجه الباحثون إشكالية في التواصل مع شريحة الإناث، إما بسبب رفض الإجابة على الأسئلة او لعدم المعرفة بتفاصيل القانون، حيث لم يتجاوز عدد الإناث المشاركات في الاستطلاع عن 9 من أفراد العينة من المستطلعة في مختلف الشرائح.

وقد أجري استطلاع آراء أفراد العينة في الفترة الواقعة بين شهر أيار/ مايو وحزيران/ يونيو من العام 2023 عبر الهاتف، وهي الفترة التي تبعت انتهاء المدة المحددة بعام كامل للأحزاب لتصويب أوضاعها وفقا قانون الأحزاب الجديد، الأمر الذي أتاح التعرف على مواقف القيادات الحزبية التي صوّبت أوضاع أحزابها.

سادسا : تحليل إجابات العينة المستطلعة

أجري تحليل نتائج الاستطلاع وفقا لمقياسين؛ الأول التوزيع التكراراي النسبي للوصول إلى النتائج الإحصائية التي تصف آراء المستطلعين التفصيلية، والثاني عبر مقياس ليكرت الرباعي[7] لتحديد الاتجاه العام لإجابات المبحوثين تجاه أسئلة الاستبانة وقانون الانتخاب سواء في اتجاهه الإيجابي المتفائل او السلبي المتشائم، ولكل فئة على حدة بشكل يحدد تأثير القانون في إجابات المستطلعين على المتغيرات المراد دراسة تأثيرها في تطوير الحياة السياسية وللمقارنة بين توجهات الفئات المختلفة من أفراد العينة . وجرى تدريج إجابات المبحوثين، فأعطيت الإجابة الأوزان التالية:

- لن يؤثر :1 درجة واحدة.
- بدرجة محدودة : درجتان.
- بدرجة متوسطة 3 درجات.
- بدرجة كبيرة : 4 درجات.

وتم تحديد اتجاه أفراد العينة لكل سؤال وفق الجدول رقم 1 .

الجدول رقم 1

الفئة	المتوسط المرجّح
لن يؤثر	من 1 إلى 1.74
بدرجة محدودة	من 1.75إلى 2.49
بدرجة متوسطة	من 2.5 إلى 3.24
بدرجة كبيرة	من 3.25 إلى 4

[7] مقياس ليكرت (بالإنجليزية: Likert scale) هو أسلوب لقياس السلوكيات والتفضيلات مستعمل في الاختبارات النفسية، استنبطه عالم النفس رينسيس ليكرت. يستعمل في الاستبيانات وبخاصة في مجال الإحصاءات. ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما. وهو الأسلوب الأكثر استخدامًا في تقييم الردود في الأبحاث المسحية، حتى أن المصطلح (أو المقياس النوعي ليكرت) يستخدم في بعض الأحيان بشكل متبادل مع مقياس التقييم، على الرغم من وجود أنواع أخرى من مقاييس التقييم.

ثم جُمعت الدرجات على الأسئلة السبعة التي تم وضعها في الاستبانة كما في الجدول رقم 2 لتحديد اتجاه العينة العامة .

جدول رقم 2

جدول تحديد اتجاه عينة الدراسة	
متوسط مجموع الدرجات	الفئة
من 7 إلى 12.24	لن يؤثر
من 12.25 إلى 17.49	بدرجة محدودة
من 17.5 إلى 22.74	بدرجة متوسطة
22.75 إلى 28	بدرجة كبيرة

وتجدر الاشارة إلى ان الدراسة لا تستهدف تحديد مقدار اطلاع الجمهور على قانون الانتخاب وانما استقصاء آراء النخبة وتوجهاتها العامة حول قدرة قانون الانتخاب للعام 2022 على تطوير الحياة السياسية في ظل المعرفة بالقانون وتفاصيله وآليات عمله وتفاعلاته.

نتائج الاستطلاع

تحليل الاتجاه العام لإجابات العينة المستطلعة

أظهر تحليل متوسط مجموع درجات المستطلعين على أسئلة الاستبانة أنّ 61.5 بالمئة من أفراد العينة يرون أن قانون الانتخاب الجديد سيكون له أثر بدرجة محدودة على جوانب الحياة الحزبية والبرلمانية المختلفة، إذ بلغ متوسط مجموع درجاتهم 17.22 من 28 درجة هي إجمالي درجات الاستبانة كما هو موضح في الشكل البياني رقم 1.

الشكل البياني رقم 1

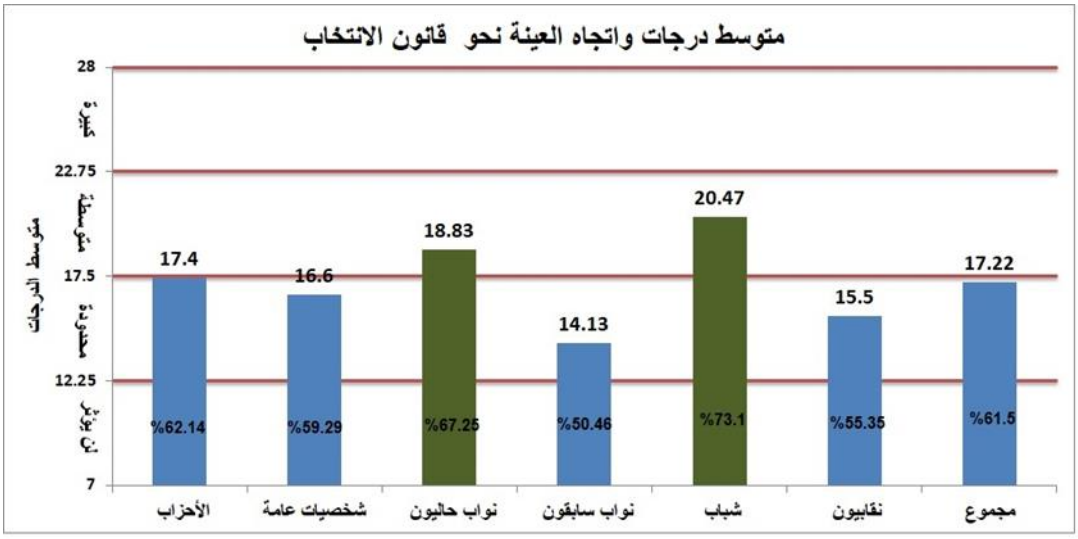

وبحسب النتائج كان الشباب ثم النواب الحاليون، الأكثر تفاؤلا بقدرة القانون على إحداث تغير في الحياة الحزبية والبرلمانية، إذ قال 73.1 بالمئة من الشباب أن القانون سيكون له أثر بدرجة متوسطة، مسجلين أعلى متوسط بين المستطلعين بلغ 22.47 درجة.

وجاء النواب الحاليون في المرتبة الثانية، إذ قال 67.25 بالمئة منهم أن قانون الانتخاب سيكون له أثر بدرجة متوسطة على جوانب الحياة الحزبية والبرلمانية، إذ بلغ متوسط مجموع درجاتهم 18.83 درجة.

بالمقابل، كان النواب السابقون ثم النقابيون، الأقل تفاؤلا بقدرة قانون الانتخاب على إحداث تغيير في الحياة الحزبية والبرلمانية، فقال 50.46 بالمئة من النواب السابقين، و55.46 بالمئة من النقابيين، بأن القانون سيكون أثر بدرجة محدودة في إحداث التغيير. وسجل النواب السابقون ثم النقابيون أقل متوسط في مجموع درجاتهم إذ بلغ 14.13 درجة للنواب السابقين، و15.5 درجة للنقابيين.

ورأى 62.14 بالمئة من الحزبيين و 59.29 بالمئة من الشخصيات العامة في العينة، أن قانون الانتخاب سيكون له أثر بدرجة محدودة في إحداث تغيير في الحياة الحزبية والبرلمانية. بيد أن الحزبيين كانوا الأقل تشاؤما بين من يرون أن قانون الانتخاب سيكون له أثر بدرجة محدودة، إذ بلغ متوسط مجموع درجاتهم 17.4 درجة، وهي تلامس درجة 17.5 الحد الأدنى لفئة من يرون أن لقانون الانتخاب سيكون له أثر بدرجة متوسطة في إحداث تغيير في جوانب الحياة الحزبية والبرلمانية.

وللتعرف على اتجاهات أفراد عينة الاستطلاع الست تجاه تطوير الحياة السياسية تم تحليل النتائج على مقياس ليكرت الرباعي وخلصت النتائج إلى الاتي:

- **أولًا: أفراد العينة العامة واتجاهات تأثير القانون على تطوير الحياة السياسية ومتغيراته:**

كشفت إجابات المستطلعين بمقياس ليكرت الرباعي لاتجاهات المستطلعين الـ 100 عن تفاؤل واضح بإمكانية تعزيز قانون الانتخابات لتمثيل المرأة والشباب في مجلس النواب المقبل بما يفوق المتوسط المقدر بـ 2.5 نقطة، اذ بلغ على التوالي 2.93 للمراة و2.83 للشباب، وذلك بعد أن قال 72.98 بالمئة من أفراد العينة بأن تأثير قانون الانتخاب سيكون متوسطًا في زيادة تمثيل المرأة في البرلمان، و70.70 بالمئة من أفراد العينة قالوا إن تأثيره سيكون متوسطًا في تعزيز تمثيل الشباب، وهي حقيقة صلبة مجردة تظهر بشكل واضح في بنود القانون ونصوصه الخاصة برفع مستوى تمثيل المرأة إلى 18 مقعدًا عبر الكوتا في قانون 2022 بدل 15 مقعدا أُقرّت في القانون السابق للعام 2016، إلى جانب تعزيزه فرص المرأة على المنافسة في قوائم الأحزاب والقائمة العامة، في المقابل خفّض القانون عمر المترشح إلى 25 عامًا واشترط وجود شاب أو شابة (35 سنة فما دون) ضمن أول خمسة مرشحين في القوائم المحلية والعامة، معززًا من نفرص الشباب بالتمثيل النيابي.

الشكل البياني رقم 2

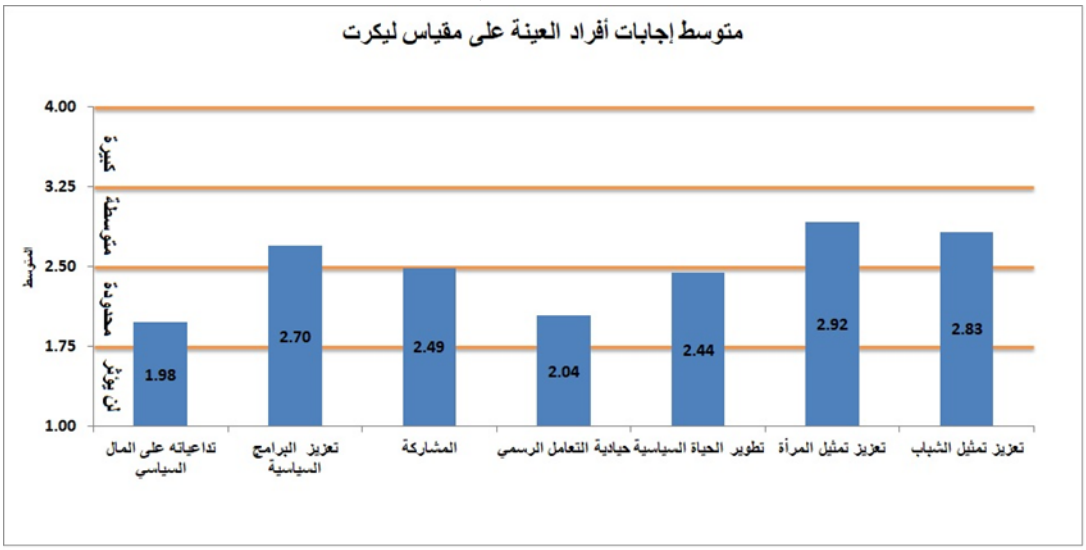

في الآن ذاته كشفت النتائج عن تفاؤل فاق المتوسط بإمكانية تطوير البرامج السياسية مقتربًا من حاجز التأثير الكبير، أي 2.70 نقطة مسجلًا ما نسبته 67.5 بالمئة من أفراد العينة قالوا بأن تأثير القانون سيكون متوسطًا، وجاء ذلك تعبيرًا عن حقيقة صلبة ومجردة متضمنة في قانون الانتخاب للعام 2022 بإقراره زيادة التمثيل النسبي للأحزاب في مقاعد مجلس النواب والذي سيتطور تدريجيا ليبلغ 65 بالمئة من مقاعد مجلس النواب في انتخابات المجلس الـ 22.

ورغم ارتفاع مستويات التفاؤل العام بتطوير البرامج السياسية وتمثيل المرأة والشباب، فإن ارتفاع معدلات التصويت والمشاركة في الانتخابات لم يتخط حاجز التأثير المحدود للقانون بـ 2.49 نقطة وهو ما يعادل 62.25 بالمئة من العينة المستطلعة، ليبقى ضمن حاجز المقاومة وانعدام اليقين بسبب التجارب السابقة للمستطلعين والتي تظهر في القراءات التفصيلة لكل فئة من الفئات المستطلعة على حدة، خصوصا الأحزاب والشخصيات العامة والنقابيون والنواب السابقون، ويمكن ملاحظتها في الرسم البياني رقم (2)، حيث عكست ارتفاع مستوى التشاؤم بقدرة قانون الانتخاب على الحفاظ على حيادية المؤسسات الرسمية والحدّ من تأثيرها إلى جانب الحدّ من تأثير المال السياسي، بعد ان سجل المتغيّران 2.04 و1.98 نقطة على التوالي لكل منهما. فقد قال 49.5 بالمئة من أفراد العينة أن قدرة قانون الانتخاب في الحدّ من تأثير المال السياسي محدودة، وأجاب 51.01 بالمئة من المستطلعين بأن قدرة القانون على الحدّ من تدخل الجانب الرسمي محدودة أيضا، وهما متغيران أضعفا النتيجة الإيجابية للمتغيرات المجردة المنصوص عليها صراحة في القانون.

ويلاحظ أن متغيّري المال السياسي والتدخل الرسمي باقترابهما من حاجز انعدام التأثير للقانون إلى ما دون ملامسة حاجز الـ 50 بالمئة وما دونه، قد جذبا بدروهما مستويات التفاؤل في الإجابة على سؤال الدراسة الرئيس الممثل بتطوير الحياة السياسية إلى ما دون المتوسط المقدر بـ 2.5 نقطة بحسب مقياس ليكرت الرباعي المعتمد في الدراسة، اذ لم يتخط التفاؤل بتطوير الحياة السياسية والحزبية لدى العينة المستطلعة حاجز المتوسط بتسجيله 2.44 نقطة، حيث قال 61 بالمئة من عينة الدراسة أن تأثير القانون محدود في تطوير الحياة السياسية والحزبية، وهو ما يمكن ملاحظته في الشكل البياني رقم 2 الذي يصف الاتجاه العام للمستطلعين وفقا لمقياس ليكرت الرباعي.

ثانيا : اتجاهات تأثير قانون الانتخاب على تطوير الحياة السياسية ومتغيراته لدى الأحزاب السياسية

أظهرت الأحزاب السياسية تفاؤلا كبيرًا تخطى حاجز المتوسط في قدرة القانون على تعزيز تمثيل الشباب والمرأة وتعزيز البرامج السياسية في الانتخابات المقبلة باعتبارها حقائق مجردة متضمنة نصًا في قانون الانتخاب وهندسة قوائم المرشحين ومقاعد مجلس النواب، إذ تخطت حاجز 2.83 و2.92 و2.70 على التوالي، وهي أعلى من المتوسط المقدر بـ 2.5 على مقياس ليكرت.

الشكل البياني رقم 3

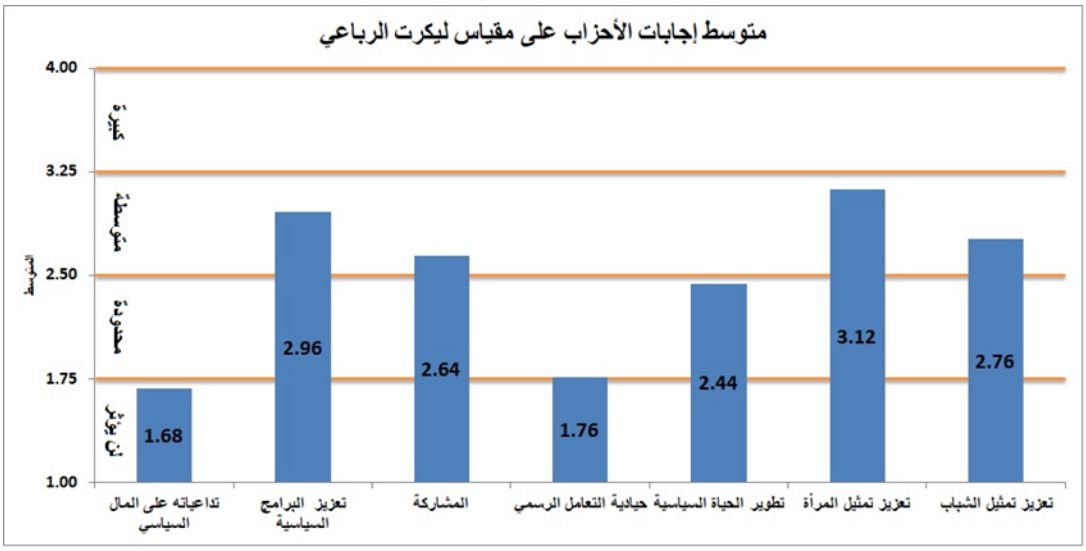

في المقابل انخفض مستوى القناعة لدى الأحزاب السياسية بقدرة القانون على تطوير الحياة السياسية إلى ما دون المتوسط وهي نتائج متناقضة مع ما سبق، إذ تعكس قوة تأثير التجربة السابقة للأحزاب السياسية في الحدّ من تأثير المال السياسي وضمان حيادية الجانب الرسمي، ما حدّ من مستويات التفاؤل بزيادة نسب الاقبال على التصويت في الانتخابات إلى ما دون المتوسط 2.49، وخفض في الآن ذاته مستويات اليقين بقدرة القانون على تطوير الحياة السياسية إلى ما دون المتوسط بقيمة 2.44، وهي أدنى بقليل من المتوسط المقدر بـ 2.5 على مقياس ليكرت كما هو موضح في الشكل البياني رقم 3.

ثالثًا: اتجاهات تأثير القانون على تطوير الحياة السياسية ومتغيراته لدى الشخصيات العامة

أظهرت عينة الشخصيات العامة تفاؤلا بتعزيز قانون الانتخاب لتمثيل المرأة والشباب في مجلس النواب والمشاركة العامة في التصويت للانتخاب لتقترب من المتوسط، وهو تفاؤل مرتبط بنصوص القانون الصلبة التي فرضت زيادة في تمثيل المرأة والشباب في حين تراجعت إمكانية تطوير البرامج السياسية وتطوير الحياة السياسية إلى ما دون المتوسط، وهي نتيجة مرتبطة بتشاؤم الشخصيات العامة من إمكانية تراجع مستويات تفاؤل الشخصيات العامة بتأثير القانون في الحدّ من تأثير المال السياسي أو الحفاظ على حيادية الجانب الرسمي كما هو موضح في الشكل البياني رقم 4، وهو اتجاه يعكس التجارب الشخصية للعينة المستطلعة.

الشكل البياني رقم 4

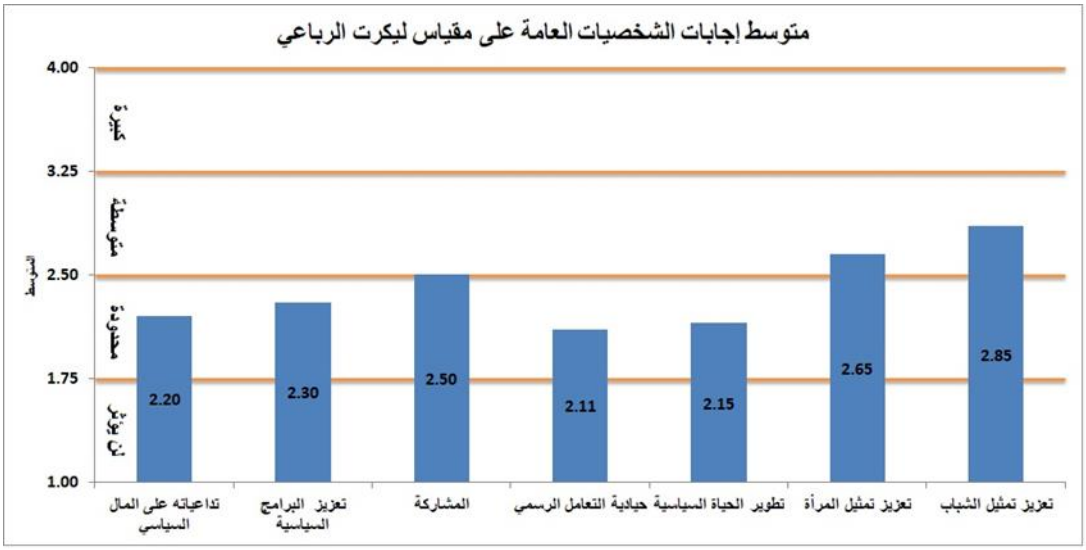

رابعًا: اتجاهات تأثير القانون على تطوير الحياة السياسية ومتغيراته لدى النواب الحاليين في المجلس الـ 19

أظهر النواب الحاليون في المجلس التاسع عشر تفاؤلًا كبيرًا بإمكانية تعزيز القانون لتمثيل المرأة والشباب في مجلس النواب بنسبة تجاوزت المتوسط لتبلغ مستوى التأثير الكبير، مسجّلة 3.40 نقطة فيما يتعلق بتعزيز دور المرأة كما أظهر النواب الحاليون تفاؤلًا فاق المتوسط بإمكانية تطوير القانون للبرامج السياسية وما يرتبط بها من تحالفات، وهي حقائق مجردة ومنصوص عليها في القانون، إلا أنهم أظهروا قدرًا أقل من التفاؤل بإمكانية تطوير القانون للحياة السياسية والحزبية الذي لم يتجاوز المتوسط إلا بثلاث نقاط ليبلغ 2.53 نقطة، وذلك

بتأثير من خبراتهم السابقة التي عبّرت عنها إجاباتهم على السؤال الأول حول قدرة القانون على الحدّ من تأثير المال السياسي بـ 2.47 والرابع في قدرته على ضمان حيادية الجانب الرسمي بـ 2.53، وانتهى المستطلعون من النواب إلى الاعتقاد بأن القانون سيكون تأثيره محدودًا في زيادة نسبة مشاركة المصوتين في الانتخابات المقبلة للمجلس النيابي العشرين كما هو واضح في الشكل البياني رقم 5.

الشكل البياني رقم 5

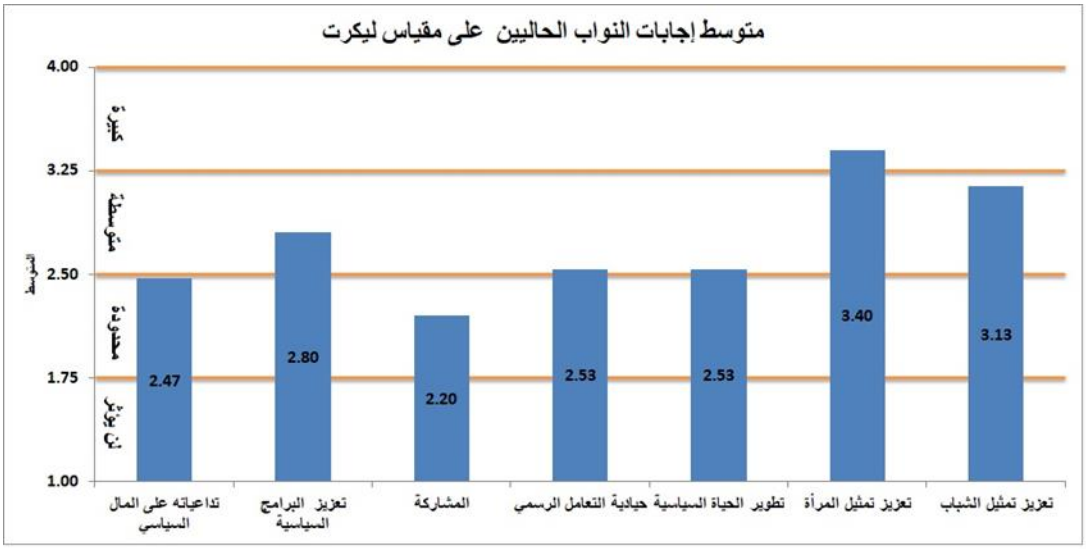

وقد تميّز النواب الحاليون بارتفاع مستويات التفاؤل لديهم في ثلاث من المتغيرات المستطلعة والعائد لكونها نصوصًا مجردة في القانون ولدورهم في مناقشة القانون وإقراره في 2022/3/30 في حين أظهروا قدرًا أقلّ من التفاؤل في الإجابة على أسئلة المتغيرات المستندة للتجارب السابقة ولسلوك الجهات الرسمية والناخبين والمرشحين كتأثير المال السياسي والحدّ من تأثير الجانب الرسمي في الانتخابات ورفع نسبة المشاركة في التصويت للانتخابات، الأمر الذي انعكس على اتجاه الإجابة على السؤال المركزي للدراسة الممثل بتطوير الحياة السياسية والحزبية، اذ لم يتخط حاجز المتوسط إلا بثلاث نقاط ليبلغ 2.53 نقطة مع كما هو موضح في الشكل رقم 18، وتجدر الإشارة إلى أن النواب الحاليين البالغ عددهم 130 أقرّوا القانون في مجلس النواب بـ 57 صوتًا من أصل 72 حضروا الجلسة.

خامسًا: اتجاهات تأثير القانون على تطوير الحياة السياسية لدى النواب السابقين

أظهر النواب السابقون قدرًا كبيرًا من التشاؤم بإمكانية إسهام القانون في حياد الجانب الرسمي والحدّ من تأثير المال السياسي، إذ لم تتجاوز المتغيرات حاجز انعدام التأثر البالغ 1.75 نقطة بقانون الانتخاب للعام 2022، وهو اتجاه ظهر تأثيره على كافة المؤشرات المنصوص عليه في القانون والتي تم استطلاع النواب السابقين حولها وعلى رأسها تعزيز البرامج السياسية والتصويت في الانتخابات وتمثيل المرأة والشباب، حيث لم تتخط حاجز المحدودية بالتأثر.

الشكل البياني رقم 6

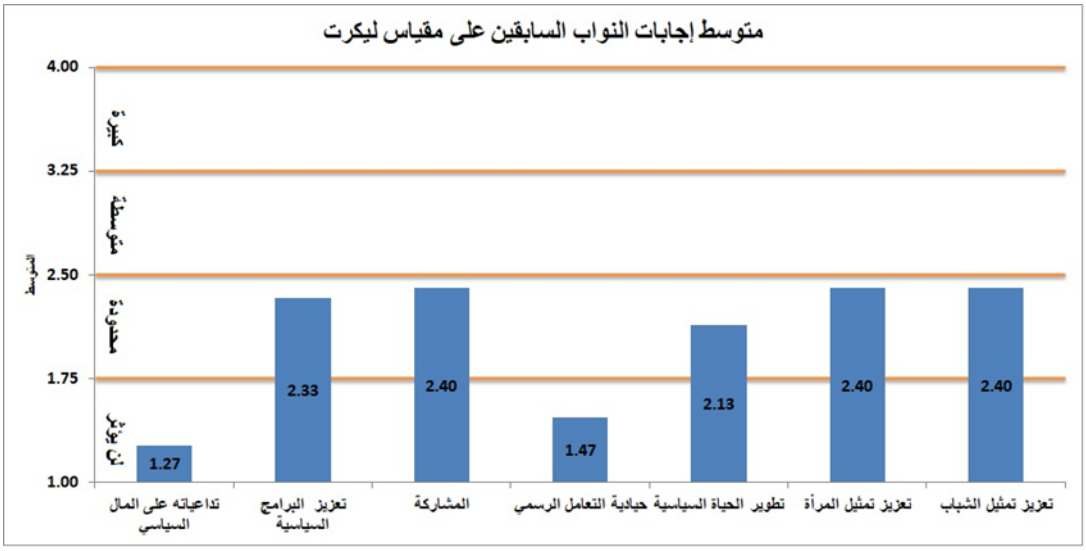

انعكست المتغيرات المستطلعة في الاستبانة على السؤال الرئيسي والمركزي في الدراسة وهو إمكانية تطوير القانون للحياة السياسية والحزبية اذ اعتبر النواب السابقون ان تأثير القانون سيكون محدود بـ 2.13 نقطة متاثرا قوة الجذب للتجارب السابقة للنواب تجاه المتغيرين الممثلين بحيادية الجانب الرسمي وتأثير المال السياسي اكثر من قوة الرفع للمتغيرات المتعلقة بالنصوص المجردة للقانون كما موضح في الشكل البياني رقم 6.

سادسًا: اتجاهات تأثير القانون على تطوير الحياة السياسية لدى الشباب

أظهر أفراد عينة الشباب المستطلعين قدرًا كبيرًا من التفاؤل بإمكانية تعزيز القانون لدور الشباب والمرأة في مجلس النواب وتعزيز دور البرامج السياسية، حيث تجاوزت النقاط 3.25 نقطة، وهو اتجاه ارتبط بنصوص القانون المجردة التي اكدت على زيادة فرص تمثيل المرأة والشباب والأحزاب السياسية، لينعكس إيجابًا على منسوب التفاؤل بإمكانية زيادة نسب

التصويت في انتخابات مجلس النواب العشرين الذي تجاوز حاجز التأثير المتوسط عند النقطة 2.80 .

الشكل البياني رقم 7

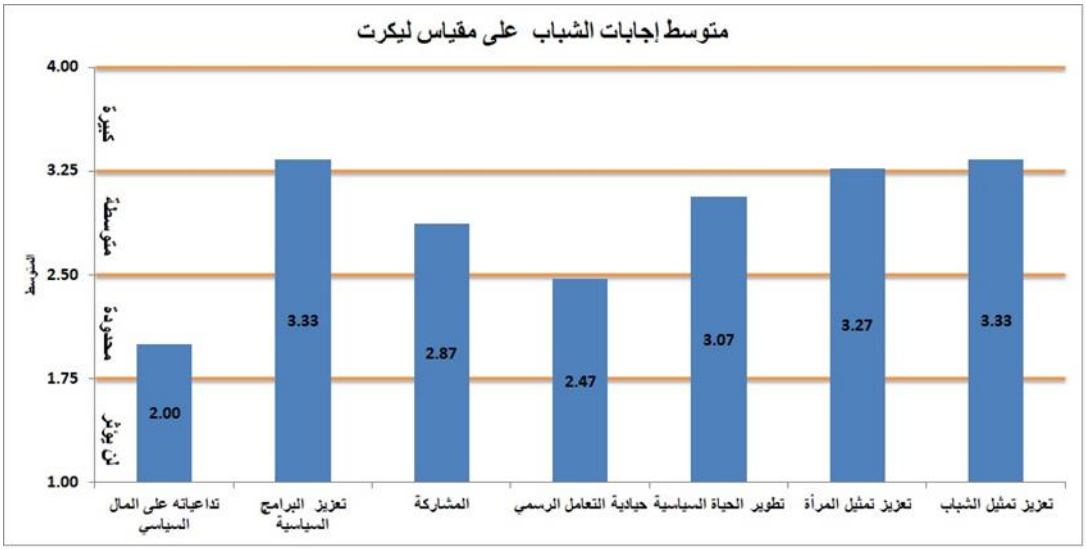

وقد انعكس تفاؤل الشباب بمتغيرات قانون الانتخاب على منسوب التفاؤل بتطوير الحياة السياسية والحزبية وهو السؤال الرئيس للدراسة باقترابة من مستوى التأثير الكبير وتسجيله 3.07 نقطة وهي الاعلى على مستوى العينات المستطلعة في الدراسة، متجاوزين بذلك درجة التفاؤل لدى النواب الحاليين الذين أقرّوا القانون.

ارتفاع مستوى التفاؤل لدى الشباب بمتغيرات قانون الانتخاب المنصوص عليها في القانون ارتبط بانخفاض درجة التشاؤم بتأثير المال السياسي والتدخلات الرسمية في الانتخابات دون المتوسط المقدر بـ 2.5 نقطة بثلاث نقاط فقط، خلافًا للنواب السابقين والشخصيات العامة الذين عبروا عن تشاؤهم بتأثير القانون على تطوير الحياة السياسية، وذلك بتأثير التجارب السابقة المتعلقة بحيادية الجانب الرسمي وتأثير المال السياسي، لتأتي توقعاتهم بمحدودية تأثير القانون فيها، وهو ما يمكن ملاحظتة في الشكل رقم 7.

سادسًا: اتجاهات تأثير القانون على تطوير الحياة السياسية لدى النقابيين

أظهر النقابيون كما هو موضح في الشكل رقم 8 اتجاهًا متشائم بإمكانية تحقيق القانون تطورًا واختراقًا مهمّا في الحياة السياسية، حيث أكد المستطلعون أن القانون سيكون تأثيره محدودًا على جلّ المتغيرات باستثناء المال السياسي، حيث اعتبروا أن تأثيرة سيتجاوز المتوسط في

الحدّ من تأثير المال السياسي، وهو اتجاه عام انسجم مع توجهات النقابيين الذين أظهروا قدرًا كبيرًا من التشاؤم في قدرة القانون على ضمان تطوير الحياة السياسية، وهي نتائج تعكس تشاؤما عامًا للنقابيين المستطلعين واطلاعا واهتماما محدودًا بقانون الانتخاب ونصوصه وتفاصيله وطريقة عمل المتغيرات فيه، وهو ما يتضح في الشكل البياني رقم 8 .

الشكل البياني رقم 8

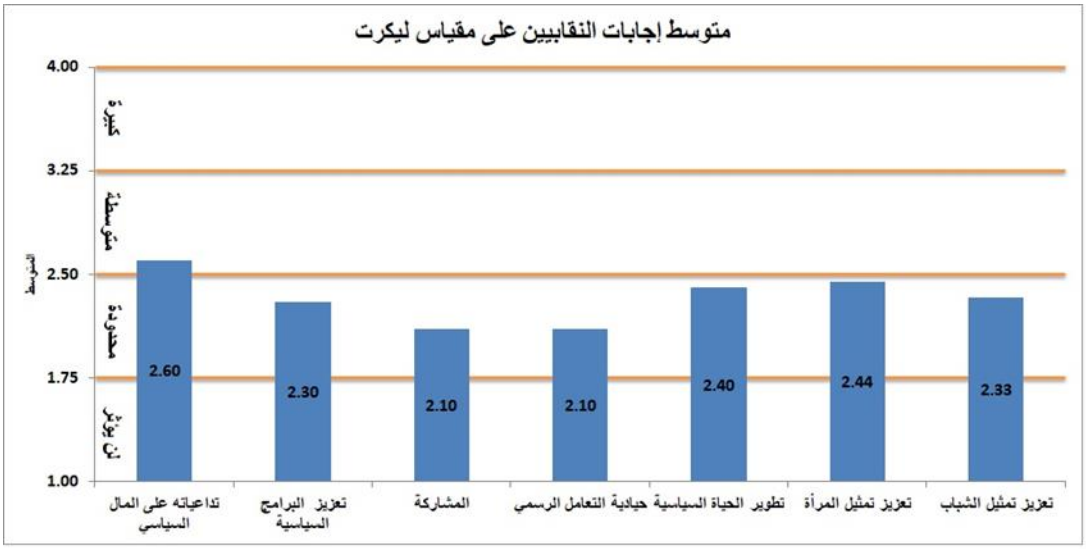

تحليل إجابات أفراد العينة وفقا للمقياس التكراري ومقياس ليكرت

أولًا: انعكاسات قانون الانتخاب للعام 2022 على المال السياسي

جاءت إجابة المستطلعين وفقا لمقياس التكرار النسبي على سؤال الاستبانة الأول حول إمكانية إسهام القانون في الحدّ من تأثير المال السياسي سلبية، إذ قال 55 بالمئة من العينة المستطلعة أن القانون لن يؤثر في الحد من تأثير المال السياسي، و 9 بالمئة قالوا إن تأثيره محدود ، بالمقابل توقع 17 بالمئة أن يكون للقانون تداعيات كبيرة و19 بالمئة من أفراد العينة أن يكون تأثيره بدرجة متوسطة، وهو ما يوضحة الشكل البياني رقم 9.

الشكل البياني رقم 9

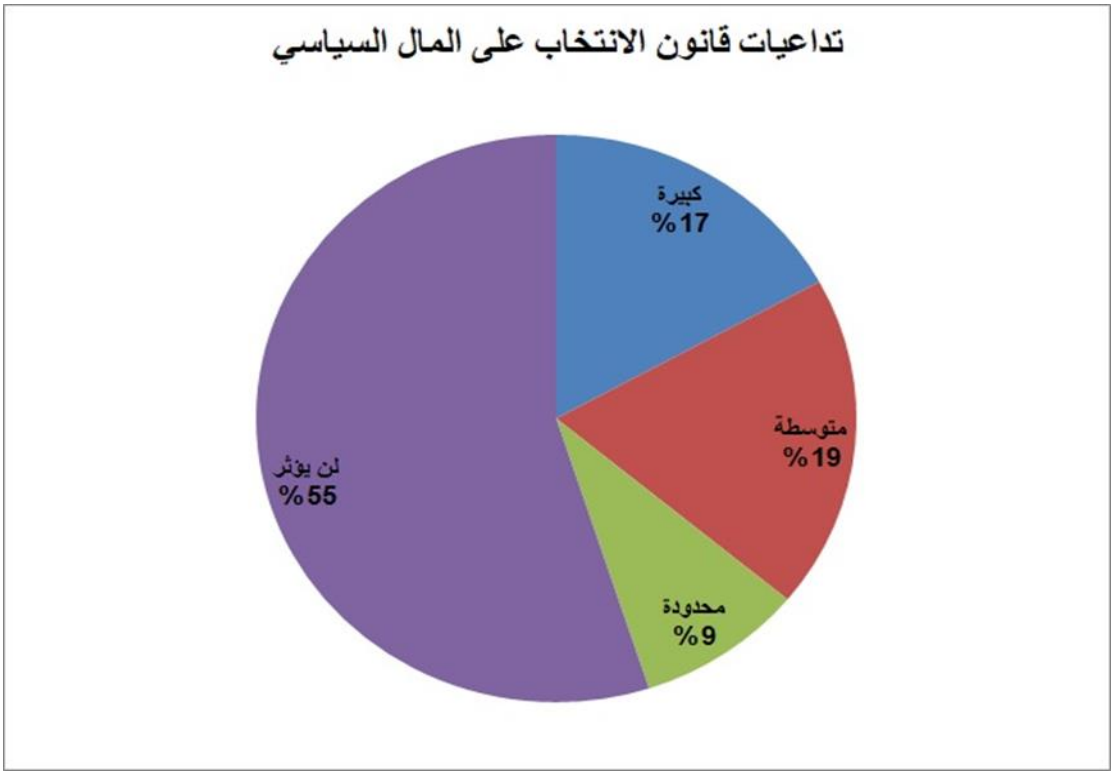

وكشف تحليل إجابات العينة وفقا لمقياس التكرارات النسبي التقليدي الموضح في الشكل البياني 10 أن 64 % من قادة الأحزاب توقعوا أن لا يكون للقانون تأثير في الحد من المال السياسي مقابل 8 % اعتبروا أنه مؤثر و16 % توقعوا أن يكون متوسط التأثير في حين اعتقد 12% أنه محدود التأثير، وتوزعت إجابات الشخصيات العامة على ثلاث خيارات فقط، حيث اعتبر 55% من المستطلعين أن القانون لن يؤثر في الحدّ من تأثير المال السياسي و 30% قالوا إن المال السياسي سيتأثر بدرجة كبيرة و15% بدرجة متوسطة، ليبقى خيار محدودية التأثير خاليًا من تفاعل المستطلعين .

وتساوت إجابات النواب الحاليين بخصوص تأثير المال السياسي من عدمه بنسبة 33% بالتساوي واعتبر 13% أن القانون متوسط التأثير و 20 % محدود التأثير. أما النواب السابقون فكانت إجاباتهم متشائمة إذ توزعت إجاباتهم بين 86.67% قالوا بأن المال السياسي لن يتأثر بالقانون الجديد، في حين قال 13 % إن تأثير القانون سيكون متوسطًا.

وأجاب 45% من الشباب بأن المال السياسي لن يتأثر بالقانون، في حين أجاب 13% أنه سيتأثر بدرجة كبيرة، وأجاب 20 % من عينة الشباب على التوالي بأن تأثيره سيكون متوسطًا ومحدود التأثير.

وتوزعت إجابات النقابيين بين من اعتقد أن تأثير قانون الانتخاب على المال السياسي سيكون متوسطًا بنسبة 50 % وكبيرًا بنسبة 30% فيما قال 20 % إنه لن يؤثر.

الشكل البياني رقم 10

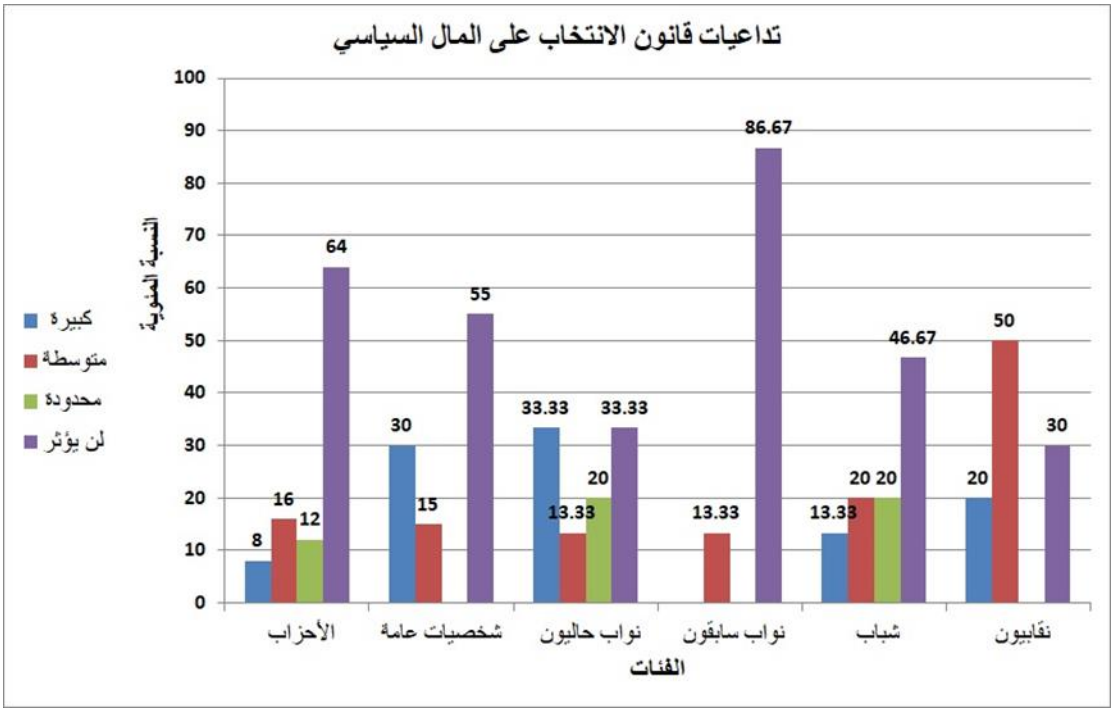

وأظهر تحليل استجابات أفراد العينة على مقياس ليكرت الرباعي، أنهم غير متفائلين بقدرة قانون الانتخاب على الحد من تأثير المال السياسي في الانتخابات، إذ رأى نصف أفراد العينة (49.5 بالمئة) بمتوسط 1.98 وانحراف معياري 1.19 أنه سيكون للقانون تأثير بدرجة محدودة على المال السياسي في الانتخابات كما هو واضح في الجدول رقم 3.

الجدول رقم 3

تداعيات القانون على المال السياسي								
التأثير		الأحزاب	شخصيات عامة	نواب حاليون	نواب سابقون	شباب	نقابيون	مجموع
بدرجة كبيرة	عدد	2	6	5	0	2	2	17
	نسبة	%8	%30	%33.33	%0	%13.33	%20	%17
بدرجة متوسطة	عدد	4	3	2	2	3	5	19
	نسبة	%16	%15	%13.33	%13.33	%20	%50	%19
بدرجة محدودة	عدد	3	0	3	0	3	0	9
	نسبة	%12	%0	%20	%0	520	%0	%9
لن يؤثر	عدد	16	11	5	13	7	3	55
	نسبة	64	55	33.33	86.67	46.67	%30	%55
مقياس ليكرت الرباعي								
مجموع		25	20	15	15	15	10	%100
متوسط مرجح		1.68	2.2	2.47	1.27	2	2.6	1.98
انحراف معياري		1.01	1.36	1.26	0.68	1.10	1.11	1.19
النسبة المئوية		%42	%55	%61.67	%31.67	%50	%65	%49.5
الاتجاه		لن يؤثر	محدودة	محدودة	لن يؤثر	محدودة	متوسطة	محدودة

وبحسب تحليل ليكرت لإجابات العينات المستطلعية نجد إن النقابيين كانوا الأكثر تفاؤلا بقدرة القانون على الحدّ من تأثير المال السياسي في الانتخابات، إذ يرى 65 بالمئة من أفراد العينة بمتوسط 2.6 على مقياس ليكرت رباعي وانحراف معياري 1.11 أنه سيكون للقانون تداعيات بدرجة متوسطة على المال السياسي، جاء خلفهم النواب الحاليون بنسبة 61.67 بالمئة قالوا إنه سيكون مؤثرًا ولكن بشكل محدود وبمتوسط 2.47 وانحراف معياري 1.26 ، أما الشخصيات العامة فكانت النسبة 55 بالمئة وبمتوسط 2.2 وانحراف معياري 1.36، وحل رابعًا الشباب بنسبة 50 بالمئة وبمتوسط 2 وانحراف معياري 1.1.

في المقابل كان النواب السابقون والحزبيون الأكثر تشاؤما في قدرة قانون الانتخاب على الحدّ من تأثير المال السياسي، إذ قال 31.67 بالمئة من أفراد العينة من النواب السابقين أنه سيكون مؤثرًت بشكل محدود وبمتوسط 1.27 وانحراف معياري 0.68، وقال 42 بالمئة

من أفراد عينة الحزبيين بمتوسط 1.68 وانحراف معياري 1.01 إن القانون لن يكون لها أثر في الحدّ من تداعيات المال السياسي في الانتخابات.

ثانيا: تداعيات قانون الانتخاب للعام 2022 على تعزيز مكانة البرامج السياسية

على النقيض من حالة التشاؤم في قدرة القانون على الحد من تأثير المال السياسي، أبدى أفراد العينة تفاؤلًا بقدرة القانون على تعزيز مكانة البرامج السياسية، إذ قال ربع أفراد العينة (25 بالمئة) إنه سيكون للقانون تأثير بدرجة كبيرة في تعزيز البرامج السياسية، فيما قال 42 بالمئة إنه سيعززها بدرجة متوسطة. وذهب 13 بالمئة و21 بالمئة من أفراد العينة على التوالي للقول بأن القانون سيكون له تأثير بدرجة محدودة أو لن يعزز مكانة البرامج السياسية، كما هو وراد في الشكل رقم 11.

الشكل رقم 11

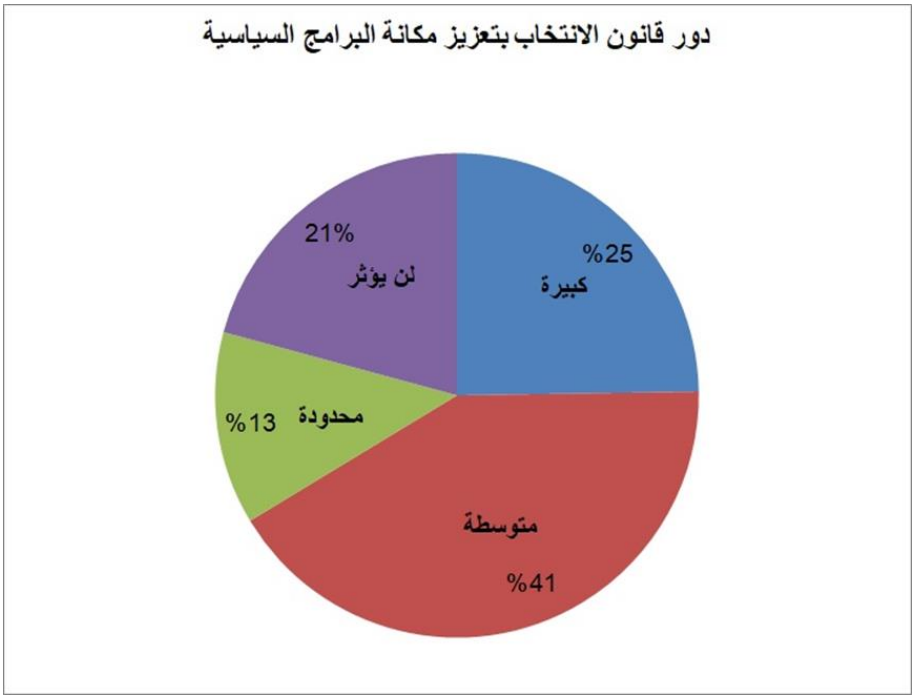

وقد كشف تحليل إجابات العينة وفقا لمقياس التكرارات النسبي التقليدي الموضح في الشكل 12 أن 16 % من الأحزاب ترى أن لا تأثير للقانون في تعزيز مكانة البرامج السياسية مقابل 32 % تعتبر أنه مؤثر و48 % قالوا إنه متوسط التأثير، في حين اعتقد 4% أنه محدود التأثير.

وفيما اعتبر 30 % من الشخصيات العامة أن القانون لن يؤثر في تعزيز مكانة البرامج السياسية، اعتقد 10 % أنه سيتاثر بدرجة كبيرة و40 % بدرجة متوسطة، في حين أجاب 4 % بأن تأثيره سيكون محدودًا. في المقابل تساوت إجابات النواب الحاليين بخصوص تأثير القانون على تعزيز مكانة البرامج السياسية تأثير كبير ومتوسط بنسبة 33 % بالتساوي، واعتبر 13 % أن القانون محدود التأثير و 20 % اعتقدو أنه لن يؤثر. أما النواب السابقون فاعتبر 26.6 % منهم على التوالي أن تأثير القانون على تعزيز البرامج السياسية سيكون محدودًا أو عديم التأثير، في حين اعتبر 33 % بأن تأثيره سيكون متوسطًا و 13 % اعتقدوا أن تأثيره سيكون كبيرًا.

وأجاب 53 % من الشباب بأن تأثير القانون سيكون متوسطًا، واعتبر % 40 أن تأثيره سيكون كبيرًا في تعزيز البرامج السياسية، وأجاب 6.6 % من عينة الشباب بان تأثيره سيكون محدودًا. في حين أجاب النقابيون بنسبة 40% بأن قانون الانتخاب لن يؤثر في تعزيز البرامج السياسية، فيما قال 30 % إن تأثيره سيكون متوسطًا وأجاب 20 % من العينة بأن تأثيره سيكون كبيرً و 10 % قالوا إن تأثيره محدود.

الشكل رقم 12

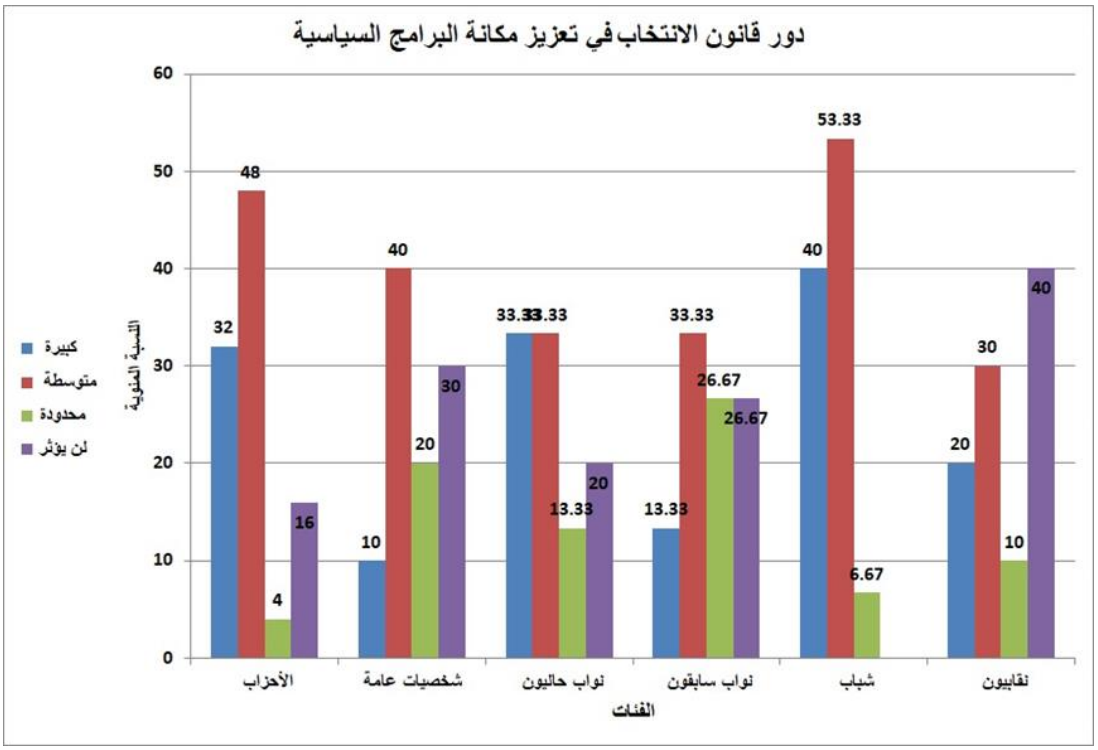

وبحسب تحليل الاستجابات على مقياس ليكرت الرباعي، فإن أكثر من ثلثي أفراد العينة (67.5 بالمئة) بمتوسط 2.7 وانحراف معياري 1.06، يرون أنه سيكون للقانون تأثير بدرجة متوسطة في تعزيز مكانة البرامج السياسية، كما هو موضح في الجدول رقم 4 لنتائج إجابات الأفراد والفئات وتحليل ليكرت.

الجدول رقم 4

تعزيز مكانة البرامج السياسية								
التأثير		الأحزاب	شخصيات عامة	نواب حاليون	نواب سابقون	شباب	نقابيون	مجموع
بدرجة كبيرة	عدد	8	2	5	2	6	2	25
	نسبة	%32	%10	%33.33	%13.33	%40	%20	%25
بدرجة متوسطة	عدد	12	8	5	5	8	3	41
	نسبة	%48	%40	%33.33	%33.33	%53.33	%30	%42
بدرجة محدودة	عدد	1	4	2	4	1	1	13
	نسبة	%4	%20	%13.33	%26.67	%6.67	%10	%13
لن يؤثر	عدد	4	6	3	4	0	4	21
	نسبة	%16	%30	%20	%26.67	%0	%40	%21
تحليل ليكرت الرباعي								
مجموع		25	20	15	15	15	10	%100
متوسط مرجح		2.96	2.3	2.8	2.33	3.33	2.3	2.7
انحراف معياري		1.00	1.00	1.11	1.01	0.60	1.19	1.06
النسبة المئوية		%74	%57.5	%70	%58.33	%83.33	%57.5	%67.5
اتجاه الفقرة		متوسطة	محدودة	متوسطة	محدودة	كبيرة	محدودة	متوسطة

وقد تصدر الشباب قائمة المتفائلين بقدرة قانون الانتخاب على تعزيز البرامج السياسية بحسب تحليل ليكرت للفئات المستطلعة الموضحة في الشكل رقم 4، إذ توقع 83.33 بالمئة من أفراد العينة الشباب بمتوسط 3.33 على مقياس ليكرت الرباعي وانحراف معياري 0.6 أنه سيكون للقانون تأثير بدرجة كبيرة في تعزيز مكانة البرامج السياسية.

ويلي الشباب في التفاؤل، الحزبيون والنواب الحاليون، إذ قال 74 بالمئة من الحزبيين بمتوسط 2.96 على مقياس ليكرت الرباعي وانحراف معياري 1، و70 بالمئة من النواب الحاليين بمتوسط 2.8 وانحراف معياري 1.11، أنه سيكون للقانون تأثير بدرجة متوسطة في تعزيز مكانة البرامج السياسية. بالمقابل فإن الشخصيات العامة والنقابيين والنواب السابقين، كانوا الأقلّ تفاؤلًا في قدرة قانون الانتخاب على تعزيز مكانة البرامج السياسية.

وبحسب تحليل الاستجابات على مقياس ليكرت الرباعي، توقع 57.5 بالمئة من الشخصيات العامة بمتوسط 2.3 وانحراف معياري1 أن يكون للقانون تأثير بدرجة محدودة في تعزيز مكانة البرامج السياسية، و57.5 بالمئة من النقابيين بمتوسط 2.3 وانحراف معياري 1.19، و58.33 بالمئة من النواب السابقين بمتوسط 2.33 وانحراف معياري 1.01 أن يكون للقانون تأثير محدود في تعزيز مكانة البرامج السياسية.

ثالثًا: تداعيات قانون الانتخاب للعام 2022 على نسبة التصويت في الانتخابات

أظهرت نتائج التحليل أن أفراد العينة لا يتوقعون أن يؤدي القانون إلى زيادة نسبة المشاركة بشكل ملحوظ. ففي حين توقع 18 بالمئة و38 بالمئة من أفراد العينة أن يؤدي قانون الانتخاب إلى زيادة نسبة المشاركة بدرجة كبيرة ومتوسطة على التوالي، ذهب 19 بالمئة من أفراد العينة للقول بأن القانون سيزيد نسبة المشاركة بدرجة محدودة و 25 بالمئة قالوا إنه لن يزيدها، وهو ما يمكن ملاحظته في الشكل رقم 13.

الشكل رقم 13

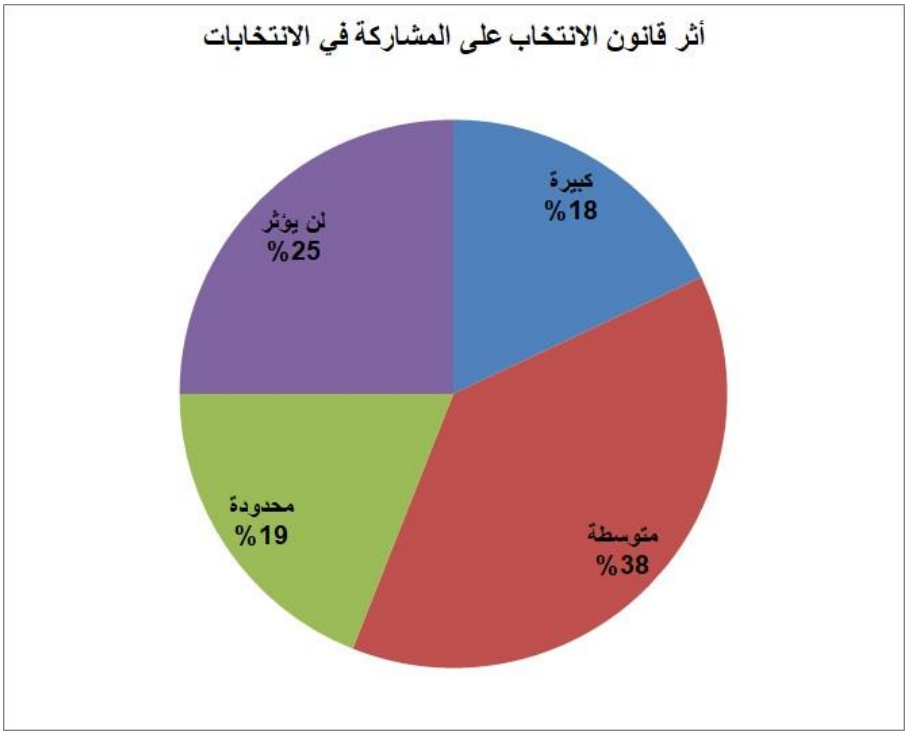

فقد كشف تحليل إجابات العينة وفقا لمقياس التكرارات النسبي التقليدي الموضح في الشكل 14 أن 24 % من الأحزاب ترى بأن لا تأثير للقانون على زيادة التصويت في الانتخابات، مقابل 20 % تعتبر أنه مؤثر و48 % قالت إنه متوسط التأثير، في حين اعتقد 8 % أنه محدود التأثير. واعتبر 15 % من الشخصيات العامة أن القانون لن يؤثر في نسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية، واعتقد 15 % أنه سيؤثر بدرجة كبيرة و35 % بدرجة متوسطة ومحدودة على التوالي. في المقابل أجاب النواب الحاليون بأن تأثير القانون على رفع نسب التصويت سيكون متوسطًا بنسبة 40 % ومحدود التأثير بنسبة 20 % . وفي حين أجاب 6.6 % من النواب الحاليين بأن القانون سيؤثر في نسب التصويت، اعتقد 33 % أنه لن يؤثر. أما النواب السابقون فاعتبر 33.3 % منهم بأن القانون لن يرفع نسب التصويت مقابل 33.3 % اعتبروا أن تأثيره سيكون متوسطًا و 13 % اعتقدو أن تأثيره سيكون محدودًا و20 % قالوا إنه سيكون مؤثرًا.

وأظهر الشباب تفاؤلًا بارتفاع نسب التصويت بنسبة 33 % بشكل كبير ومتوسط على التوالي، واعتبر 20 % بأن تأثيره سيكون محدودًا و13 % من الشباب قالوا إن تأثيره سيكون معدومًا في رفع نسب التصويت. وفي حين أجاب النقابيون بنسبة 40 % بأن قانون الانتخاب

لن يؤثر في المشاركة بالتصويت، قال 30 % منهم إن تأثيره سيكون متوسطًا وأجاب 20 % من العينة بأن تأثيره سيكون محدودًا و 10 % قالوا إن تأثيره سيكون كبيرًا.

الشكل رقم 14

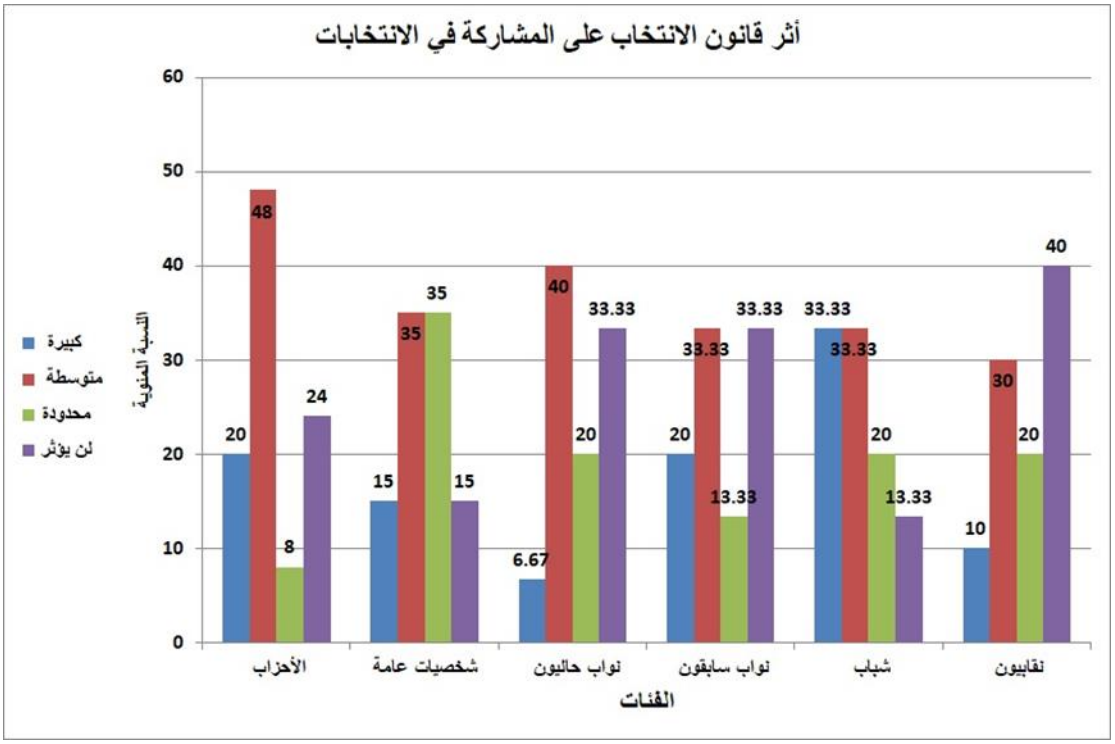

وأظهر تحليل الاستجابات على مقياس ليكرت الرباعي أن 62.25 بالمئة من أفراد العينة بمتوسط 2.49 وانحراف معياري 1.05 يرون أن قانون الانتخاب سيكون له تأثير بدرجة محدودة في زيادة نسبة المشاركة كما هو موضح في الجدول رقم 5 لنتائج إجابات الأفراد والفئات وتحليل ليكرت.

جدول رقم 5

تأثير القانون على التصويت في الانتخابات								
التأثير		الأحزاب	شخصيات عامة	نواب حاليون	نواب سابقون	شباب	نقابيون	مجموع
بدرجة كبيرة	تكرار	5	3	1	3	5	1	18
	نسبة	20	15	6.67	20	33.33	10	18
بدرجة متوسطة	تكرار	12	7	6	5	5	3	38
	نسبة	48	35	40	33.33	33.33	30	38
بدرجة محدودة	تكرار	2	7	3	2	3	2	19
	نسبة	8	35	20	13.33	20	20	19
لن يؤثر	تكرار	6	3	5	5	2	4	25
	نسبة	24	15	33.33	33.33	13.33	40	25
تحليل ليكرت الرباعي								
مجموع		25	20	15	15	15	10	100
متوسط		2.64	2.5	2.2	2.4	2.87	2.1	2.49
انحراف معياري		1.05	0.92	0.98	1.14	1.02	1.04	1.05
النسبة		66	62.5	55	60	71.67	52.5	62.25
اتجاه الفقرة		متوسطة	متوسطة	محدودة	محدودة	متوسطة	محدودة	محدودة

وبحسب نتائج التحليل لمقياس ليكرت تصدر الشباب قائمة المتفائلين بقدرة القانون على زيادة نسبة المشاركة، يليهم الحزبيون والشخصيات العامة.

وقال 71.67 بالمئة من أفراد العينة الشباب بقدرة القانون المتوسطة على زيادة نسبة التصويت في الانتخابات بمتوسط 2.87 وانحراف معياري 1.02، تلاهم الحزبيون بنسبة 66 بالمئة بمتوسط 2.64 وانحراف معياري 1.05، والشخصيات العامة بنسبة 62.5 بالمئة ومتوسط 2.5 وانحراف معياري 0.92 . في المقابل كان النقابيون والنواب الحاليون والسابقون الأقل تفاؤلًا بقدرة قانون الانتخاب على زيادة نسبة التصويت في الانتخابات، إذ قال 60 بالمئة من النواب السابقين بمتوسط 2.4 وانحراف معياري 1.14 بقدرة القانون المحدودة على زيادة نسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية المقبلة، تلاهم النواب الحاليون بنسبة 55 بالمئة

بمتوسط 2.2 وانحراف معياري 0.98 ، فيما قال 52.5 بالمئة من النقابيين بمتوسط 2.1 وانحراف معياري 1.04 بأن القانون قادر على زيادة نسبة التصويت.

رابعًا: تداعيات قانون الانتخاب على حيادية الجانب الرسمي

أبدى أفراد العينة تشاؤمًا بالنسبة إلى مساهمة قانون الانتخاب في تعامل الجانب الرسمي بحيادية مع الانتخابات المقبلة، إذ قال أكثر من نصف أفراد العينة (53.54 بالمئة) إن القانون لن يؤثر في تعامل الجانب الرسمي، فيما قال 8 بالمئة منهم إنه سيؤثر بدرجة محدودة، فيما قال 19 بالمئة إنه سيؤثر بدرجة كبيرة وقال 19 بالمئة أيضا إنه سيؤثر بدرجة متوسطة، كما هو موضح في الشكل رقم 15.

الشكل رقم 15

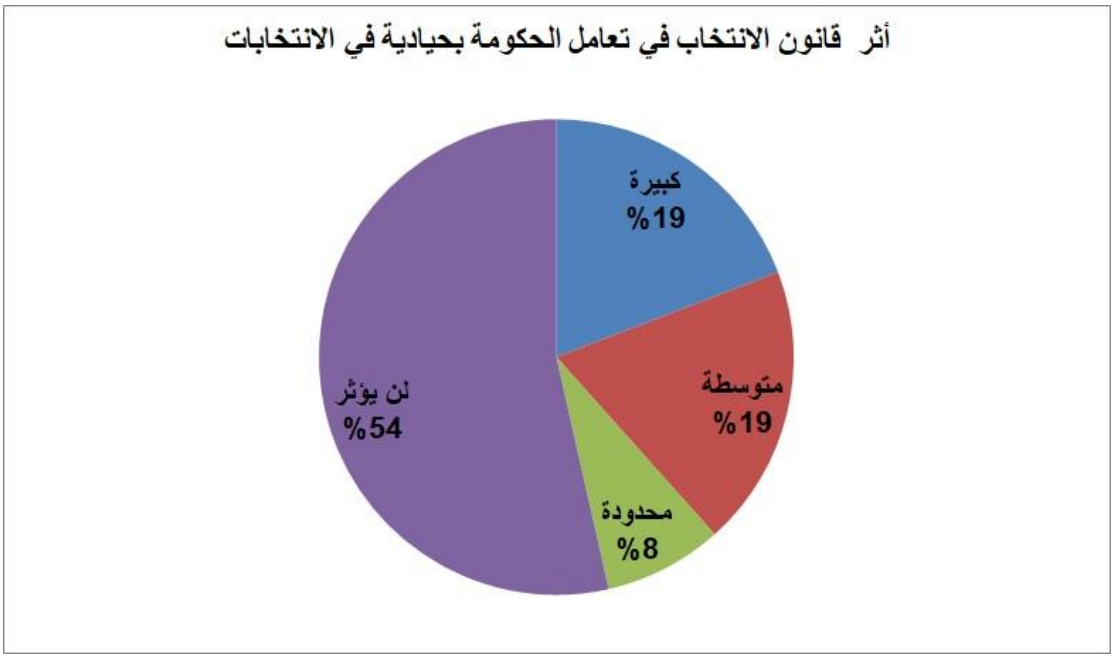

ويكشف تحليل إجابات العينة وفقا لمقياس التكرارات النسبي التقليدي الموضح في الشكل 16 أن 68 بالمئة من الأحزاب يرون أن قانون الانتخاب لن يسهم في تعامل الجانب الرسمي بحيادية في الانتخابات المقبلة مقابل 16 بالمئة اعتبروا ان القانون مؤثر و12 بالمئة بشكل متوسط التأثير، في حين اعتقد 4 بالمئة أنه محدود التأثير. واعتبر 42 بالمئة من الشخصيات العامة أن القانون لن يؤثر في حيادية الجانب الرسمي، واعتقد 15.7 بالمئة انه سيؤثر بدرجة كبيرة و21 بالمئة بدرجة متوسطة ومحدودة على التوالي. وتورعت إجابات

النواب الحاليين بين من قال إن تأثير القانون سيكون متوسطًا بنسبة 27 بالمئة ومحدود التأثير بنسبة 40 بالمئة، في حين اعتبر 33 بالمئة أن القانون سيؤثر بشكل كبير في حيادية الدولة.

أما النواب السابقون فاعتبر 73 بالمئة منهم أن القانون لن يؤثر في حيادية الدولة، وقال 6.6 بالمئة إن تأثيره سيكون كبيرًا ومتوسطًا على التوالي، و13 بالمئة قالوا إن تأثيرة سيكون محدودًا. وأجاب 40 بالمئة من الشباب أن القانون لن يؤثر في حيادية الجانب الرسمي، في حين أجاب 6 بالمئة بأن تأثيره سيكون محدودًا و 20 بالمئة بأن تأثيره سيكون متوسطًا و33 بالمئة قالوا إن تأثيره سيكون كبيرًا. وفي حين أجاب النقابيون بنسبة 50 بالمئة بأن قانون الانتخاب لن يؤثر في حيادية الجانب الرسمي قال 40 بالمئة منهم إن تأثيره سيكون متوسطًا، وأجاب 10 بالمئة من العينة أن تأثيره سيكون كبيرًا.

الشكل رقم16

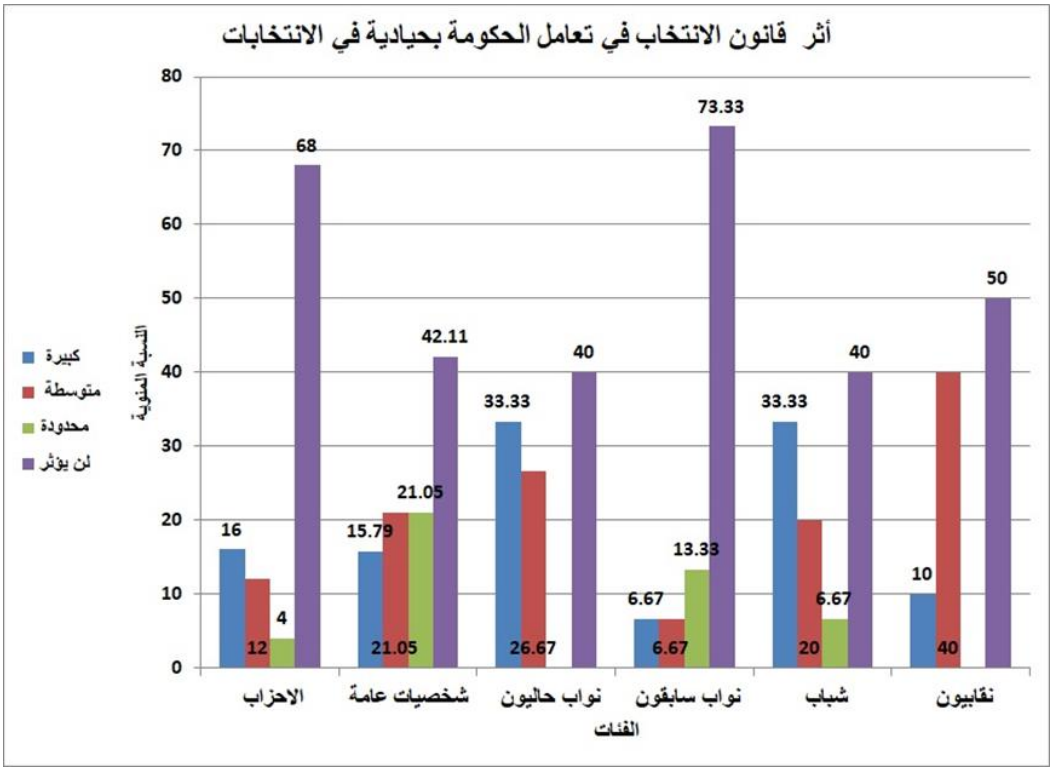

وأظهر تحليل الاستجابات على مقياس ليكرت الرباعي، إن نصف أفراد العينة (51.01 بالمئة) بمتوسط 2.04 وانحراف معياري 1.22 يرون أن القانون يؤثر بدرجة محدودة في تعامل الجانب الرسمي بحيادية مع الانتخابات المقبلة، كما هو موضح في الجدول رقم 6 لنتائج إجابات الأفراد والفئات وتحليل ليكرت.

الجدول رقم 6

تدخل الجانب الرسمي								
التأثير		الأحزاب	شخصيات عامة	نواب حاليون	نواب سابقون	شباب	نقابيون	مجموع
بدرجة كبيرة	تكرار	4	3	5	1	5	1	19
	نسبة	16	15.79	33.33	6.67	33.33	10	19.19
بدرجة متوسطة	تكرار	3	4	4	1	3	4	19
	نسبة	12	21.05	26.67	6.67	20.00	40	19.19
بدرجة محدودة	تكرار	1	4	0	2	1	0	8
	نسبة	4	21.05	0	13.33	6.67	0	8.08
لن يؤثر	تكرار	17	8	6	11	6	5	53
	نسبة	68	42.11	40.00	73.33	40.00	50	53.54
تحليل ليكرت								
مجموع		25	19	15	15	15	10	99
متوسط مرجح		1.76	2.11	2.53	1.47	2.47	2.1	2.04
انحراف معياري		1.18	1.12	1.31	0.88	1.31	1.14	1.22
النسبة		44	52.63	63.33	36.67	61.67	52.5	51.01
اتجاه		محدودة	محدودة	متوسط	لن يؤثر	محدودة	محدودة	محدودة

ويشير تحليل نتائج الفئات الموضحة في الشكل رقم 16 بحسب مقياس ليكرت إلى أن النواب الحاليين هم الأكثر تفاؤلًا بمساهمة القانون في تعامل الجانب الرسمي بحيادية مع الانتخابات المقبلة بدرجة متوسطة بنسبة 63.33 بالمئة وبمتوسط 2.53 وانحراف معياري 1.31 . في المقابل كان النواب السابقون الأكثر تشاؤمًا بنسبة 36.67 بالمئة وهي النسبة الأعلى من النواب المستطلعين الذين قالوا إن القانون لن يؤثر في الحدّ من التدخل الرسمي بمتوسط 1.47 على مقياس ليكرت الرباعي وانحراف معياري 0.88 .

وفيما قال 61.67 بالمئة من الشباب إن القانون سيؤثر بشكل متوسط في الحدّ من تدخل الجانب الرسمي في الانتخابات بمتوسط 2.47 وانحراف معياري 1.31، أجاب 52.63 بالمئة من الشخصيات العامة بمحدودية تأثير القانون في الحدّ من تدخل الجانب الرسمي في

الانتخابات بمتوسط 2.11 وانحراف معياري 1.12، تبعهم النقابيون بنسبة 52.5 بالمئة بمتوسط 2.1 وانحراف معياري 1.14 .

خامسًا: تداعيات قانون الانتخاب على تطوير الحياة السياسية

وبالنسبة لقدرة القانون على تطوير الحياة السياسية والحزبية في الأردن خلال الفترة المقبلة، توزعت استجابات أفراد العينة بالتساوي تقريبًا بحسب مقياس التكرار التقليدي. إذ قال 22 بالمئة من أفراد العينة إن قانون الانتخاب سيؤدي إلى تطوير الحياة السياسية والحزبية بدرجة كبيرة، و27 بالمئة بدرجة متوسطة، فيما قال 24 بالمئة من أفراد العينة إن القانون سيطورها بدرجة محدودة، و 27 بالمئة منهم يرى أنه لن يؤدي إلى تطوير الحياة السياسية والحزبية، وكما هو موضح في الشكل رقم 17.

الشكل رقم 17

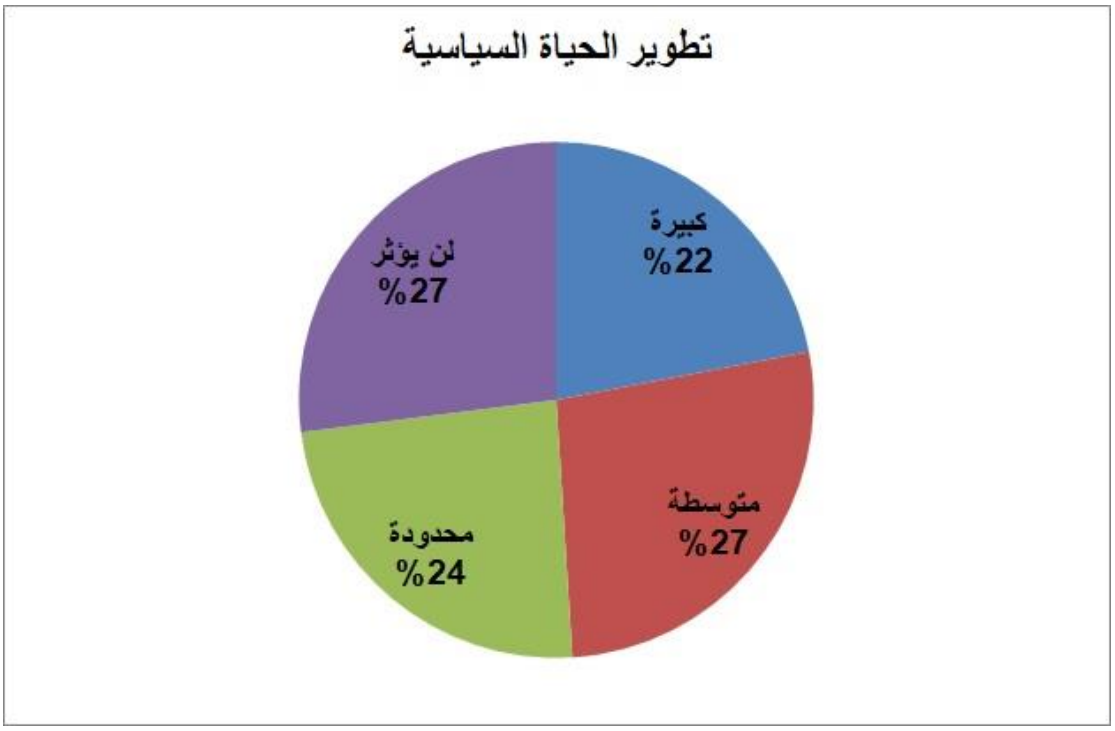

وقد كشف تحليل إجابات العينة وفقا لمقياس التكرارات النسبي التقليدي الموضح في الشكل 18 أن الأحزاب السياسية انقسمت بين من قال إن قانون الانتخاب لن يسهم في تطوير الحياة السياسية بنسبة 24 بالمئة ومن قال بأنه سيؤثر بدرجة كبيرة بذات النسبة 24 بالمئة، وفي حين قال 32 بالمئة إنه محدود التأثير قال 20 بالمئة إنه متوسط التأثير. واعتبر 30

بالمئة من الشخصيات العامة أن القانون لن يؤثر في تطوير الحياة السياسية، واعتقد 10 بالمئة أنه سيؤثر بدرجة كبيرة، و25 بالمئة بدرجة متوسطة، و 35 بالمئة بشكل محدود. وتورعت إجابات النواب الحاليين بين من قال إن تأثير القانون سيكون متوسط التأثير بنسبة 40 بالمئة وكبير التأثير بنسبة 20 بالمئة ومحدود التأثير بنسبة 13 بالمئة وعديم التأثير بنسبة 26 بالمئة. أما النواب السابقون فاعتبر 13 بالمئة أن تأثير القانون كبير، في حين اعتبر 33 بالمئة أن تأثيره محدود و 33 بالمئة قالوا إن القانون لن يؤثر في تطوير الحياة السياسية، في حين قال 20 بالمئة من النواب السابقين إن تأثيره سيكون متوسطًا.

فيما أظهر الشباب تفاؤلًا واضحًا، إذ توزعت إجاباتهم بين المؤثر بشكل كبير بنسبة 47 بالمئة وبشكل متوسط بنسبة 33 بالمئة، في حين أجاب 20 بالمئة إنه عديم التأثير. أما النقابيون، فقالت نسبة 30 بالمئة إن القانون لن يؤثر في تطوير الحياة السياسية بشكل كبير، و30 بالمئة قالوا إنها سيؤثر بشكل متوسط و 20 بالمئة قالوا إن تأثيره سيكون كبيرًا و20 بالمئة قالوا إنه سيؤثر بشكل محدودا.

الشكل رقم 18

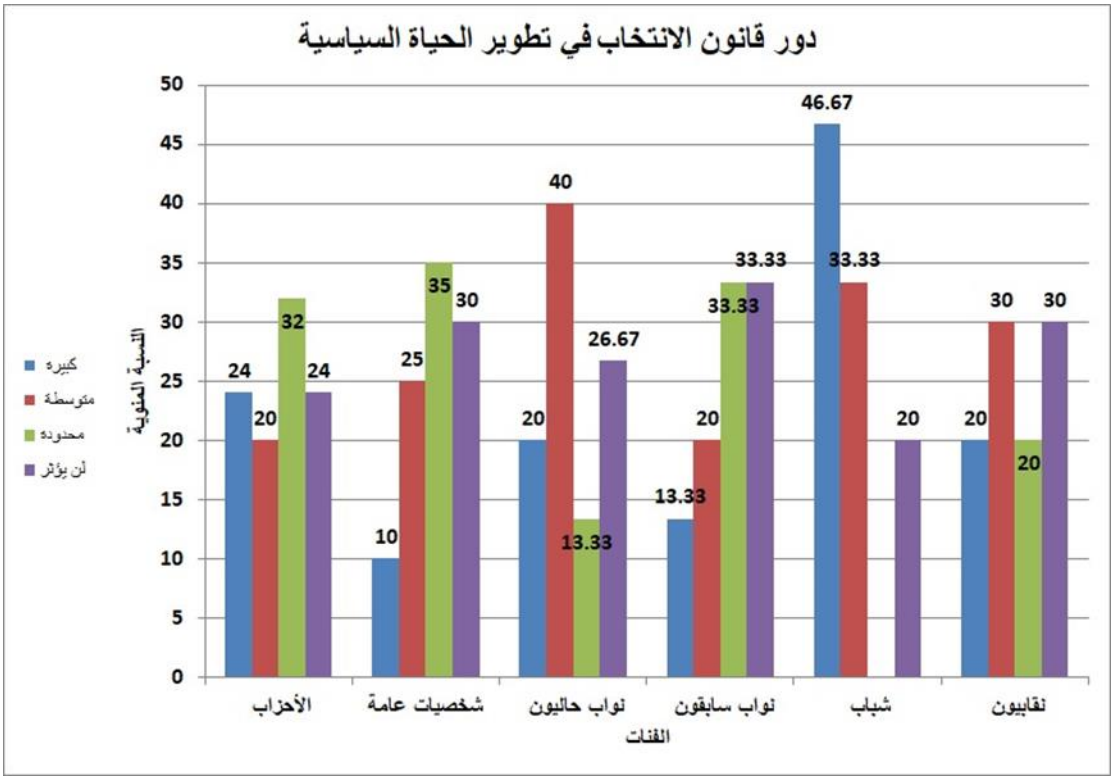

فيما أظهر تحليل الاستجابات على مقياس ليكرت الرباعي أن 61 بالمئة من أفراد العينة بمتوسط 2.44 وانحراف معياري 1.11 أن القانون سيؤدي إلى تطوير الحياة السياسية والحزبية خلال الفترة المقبلة، وبدرجة محدودة كما هو موضح في الجدول رقم 7 لتحليل نتائج الأفراد والفئات وفقا لمقياس النسبة المئوية ولمقياس ليكرت.

الجدول رقم 7

تطوير الحياة السياسية							
التأثير		الأحزاب	شخصيات عامة	نواب حاليون	نواب سابقون	شباب	نقابيون	مجموع
بدرجة كبيرة	تكرار	6	2	3	2	7	2	22
	نسبة	24	10	20	13.33	46.67	20	22
بدرجة متوسطة	تكرار	5	5	6	3	5	3	27
	نسبة	20	25	40	20	33.33	30	27
بدرجة محدودة	تكرار	8	7	2	5	0	2	24
	نسبة	32	35	13.33	33.33	0	20	24
لن يؤثر	تكرار	6	6	4	5	3	3	27
	نسبة	24	30	26.67	33.33	20	30	27
تحليل ليكرت الرباعي								
مجموع		25	20	15	15	15	10	100
متوسط مرجح		2.44	2.15	2.53	2.13	3.07	2.4	2.44
انحراف معياري		1.10	0.96	1.09	1.02	1.12	1.11	1.11
النسبة		61	53.75	63.33	53.33	76.67	60	61
اتجاه		محدودة	محدودة	متوسطة	محدودة	متوسطة	محدودة	محدودة

وبحسب نتائج التحليل لإجابات فئات الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم 18 فإن الشباب هم الأكثر تفاؤلا بقدرة قانون الانتخاب على تطوير الحياة السياسية والحزبية، إذ قال ثلاثة أرباع أفراد العينة الشباب(76.67 بالمئة) بمتوسط 3.07 على مقياس ليكرت الرباعي وانحراف معياري 1.12 ، إن القانون سيؤدي إلى تطوير الحياة السياسية والحزبية بدرجة متوسطة. ويلي الشباب في اتجاه التفاؤل النواب الحاليون إذ قال 63.33 بالمئة منهم بمتوسط

2.53 وانحراف معياري 1.09 إن القانون سيؤدي إلى تطوير الحياة السياسية والحزبية خلال الفترة المقبلة بدرجة متوسطة.

بالمقابل فإن النواب السابقين هم الأقل تفاؤلًا بقدرة قانون الانتخاب على تطوير الحياة السياسية والحزبية، إذ قال 53.33 بالمئة منهم بمتوسط 2.13 وانحراف معياري 1.03، إن القانون سيؤدي إلى تطويرها بدرجة محدودة. فيما قال 61 بالمئة من الحزبيين إن تأثير القانون سيكون محدودًا في تطوير الحياة السياسية بمتوسط 2.44 وانحراف معياري 1.1 ، و60 بالمئة من النقابيين بمتوسط 2.4 وانحراف معياري 1.11أجابو بأن قانون الانتخاب سيؤدي إلى تطوير الحياة السياسية والحزبية خلال الفترة المقبلة بدرجة محدودة.

سادسًا: تداعيات قانون الانتخاب 2022 على تمثيل المرأة في البرلمان وتعزيز دورها

توقّع أفراد العينة أن يسهم قانون الانتخاب الجديد بتعزيز تمثيل المرأة في البرلمان المقبل، فقال 49.49 بالمئة منهم إن القانون سيعزز من تمثيل المرأة بدرجة متوسطة و 30.3 بالمئة بدرجة كبيرة على الترتيب، فيما قال 34.69 بالمئة من أفراد العينة أن القانون سيعزز من تمثيل المرأة بدرجة محدودة، و8.08 بالمئة قالوا إن القانون لن يعزز من تمثيلها.

الشكل رقم 19

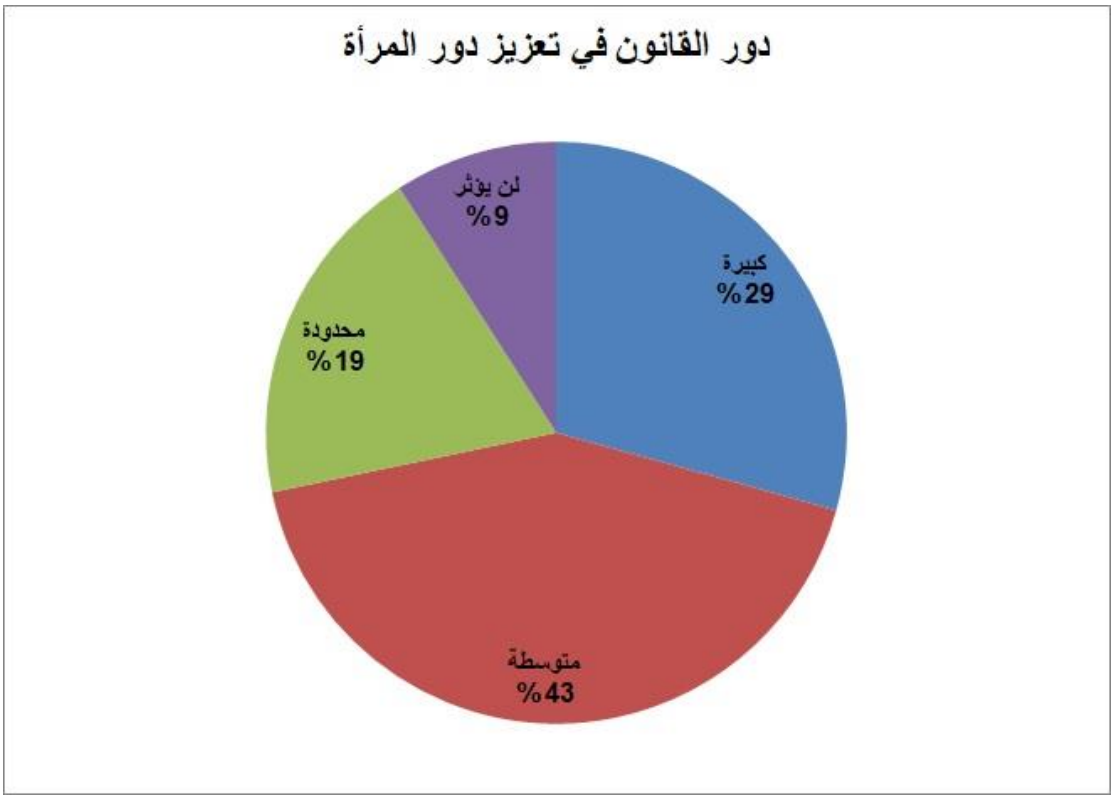

ويظهر تحليل إجابات العينة وفقا لمقياس التكرارات النسبي التقليدي الموضح في الشكل 20 أن 53 بالمئة من الأحزاب السياسية ترى أن قانون الانتخاب يعزز دور المرأة في البرلمان وتمثيلها بشكل متوسط في حين أجاب 32 بالمئة من أفراد العينة بأنه سيؤثر بدرجة كبيرة و12 بالمئة قالوا إنه محدود التأثير و قال 4 بالمئة إنه عديم التأثير. واعتبر 45 بالمئة من الشخصيات العامة أن القانون سيكون تأثيره متوسطًا في تعزيز تمثيل المرأة واعتقد 30 بالمئة أن تأثيره محدود و15 بالمئة قالوا إن تأثيره سيكون كبيرًا، في حين اعتقد 10 بالمئة أنه لن يؤثر. وأجاب 66.6 بالمئة من النواب الحاليين بأن قانون الانتخاب سيعزز تمثيل المرأة بشكل كبير، مقابل 13 بالمئة قالوا إنه لن يؤثر و20 بالمئة بدرجة متوسطة و 5 بالمئة بدرجة محدودة. أما النواب السابقون فاعتبر 6.6 بالمئة أن تأثير القانون سيكون كبيرًا و13 بالمئة قالوا إنه لن يؤثر، وأجاب 40 بالمئة على التوالي بأن تأثيره متوسط و40 بالمئة آخرون بأنه محدود التأثير.

وأظهر الشباب تفاؤلًا ملحوظًا، حيث أجاب 40 بالمئة بأنه مؤثر جدًا و53 بالمئة بأن تأثيره سيكون متوسطًا، في حين قال 6 بالمئة إنه لن يؤثر في تعزيز تمثيل المرأة في مجلس النواب. وقالت نسبة نحو 45 بالمئة من النقابيين إن قانون الانتخاب تأثيره محدود و 33 بالمئة قالوا إن تأثيره متوسط، في حين قال11 بالمئة إن تأثيره كبير، وقال 11 بالمئة أيضًا إنه لن يؤثر.

الشكل رقم 20

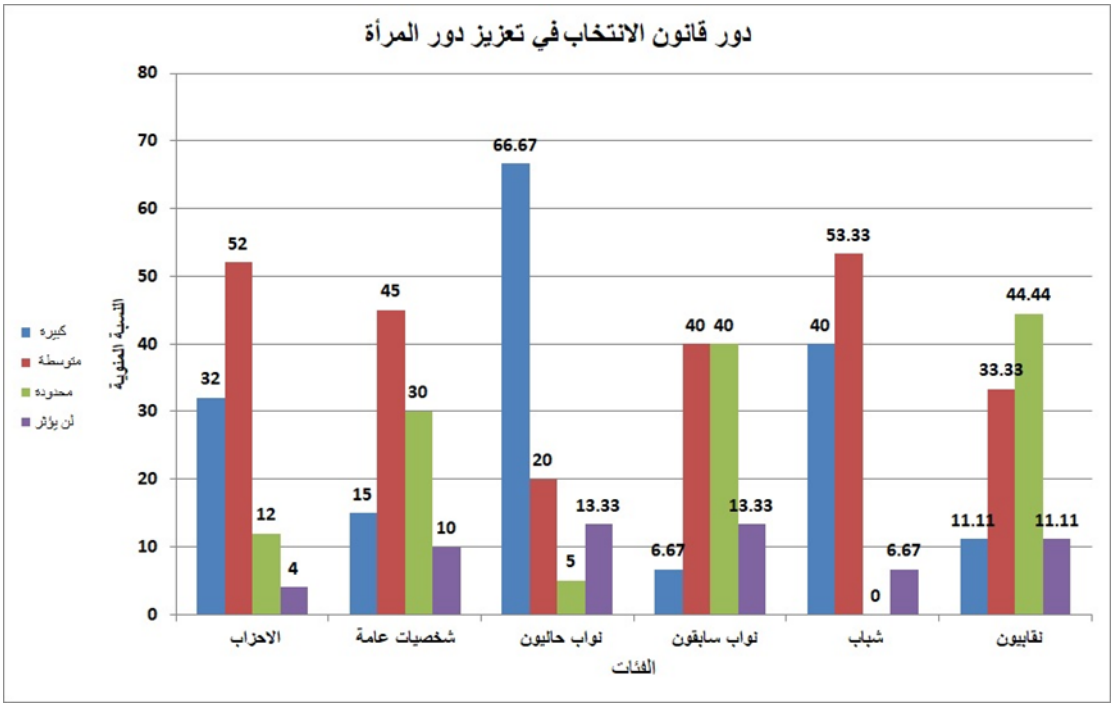

وعكس تحليل الاستجابات على مقياس ليكرت الرباعي لاتجاهات المستطلعين تفاؤلا إذ يرى أكثر من ثلثي أفراد العينة (72.98 بالمئة) ان القانون سيعزز من تمثيل المرأة في البرلمان المقبل بشكل متوسط ، بمتوسط 2.92 وانحراف معياري 0.92 .

وتظهر نتائج التحليل أن النواب الحاليون والشباب كانوا الأكثر تفاؤلا، فاتجاه التصويت لدى النواب الحاليين انحاز لتأثيره الكبير في زيادة تمثيل المرأة بنسبة 85 بالمئة وبمتوسط 3.4 وانحراف معياري 1.02، و81.67 من الشباب بمتوسط 3.27 وانحراف معياري 0.77 كما في الجدول رقم 8 .

جدول رقم 8

تعزيز تمثيل المرأة في البرلمان								
التأثير		الأحزاب	شخصيات عامة	نواب حاليون	نواب سابقون	شباب	نقابيون	مجموع
بدرجة كبيرة	تكرار	8	3	10	1	6	1	30
	نسبة	32	15	66.67	6.67	40	11.11	30.3
بدرجة متوسطة	تكرار	13	9	3	6	8	3	49
	نسبة	52	45	20	40	53.33	33.33	49.49
بدرجة محدودة	تكرار	3	6	0	6	0	4	17
	نسبة	12	30	0	40	0	44.44	34.69
لن يؤثر	تكرار	1	2	2	2	1	1	8
	نسبة	4	10	13.33	13.33	6.67	33.33	8.08
مقياس ليكرت الرباعي								
مجموع		25	20	15	15	15	9	99
متوسط		3.12	2.65	3.4	2.4	3.27	2.44	2.92
انحراف معياري		0.77	0.85	1.02	0.89	0.77	0.83	0.92
النسبة		78	66.25	85	60	81.67	61.11	72.98
اتجاه الفقرة		متوسط	متوسط	كبيرة	محدودة	كبيرة	محدودة	متوسطة

بالمقابل كان النقابيون والنواب السابقون الأقل تفاؤلا، إذ قال 60 بالمئة من النواب السابقين بمتوسط 2.4 وانحراف معياري أن تأثير القانون محدود على تعزيز تمثيل المرأة، و61.11 بالمئة من النقابيين بمتوسط 2.44 على مقياس ليكرت الرباعي وانحراف معياري 0.83 أجابوا بمحدودية تأثير القانون في الآن ذاته.

فيما قال 78 بالمئة من الحزبيين بمتوسط 3.12 وانحراف معياري 0.77، و66.25 بالمئة من الشخصيات العامة بمتوسط 2.65 وانحراف معياري 0.85 إن قانون الإنتخاب سيعزز بدرجة متوسطة تمثيل المرأة في البرلمان المقبل. فيما كان النقابيون والنواب السابقون الأقل تفاؤلا في هذا الشأن، إذ قال 58.33 بالمئة من النقابيين بمتوسط وانحراف معياري 0.94، و 60 بالمئة من النواب السابقين بمتوسط 2.4 وانحراف معياري 0.89، إن القانون سيعزز من تمثيل المرأة في البرلمان المقبل بدرجة محدودة.

بينما اتجه 78.3 بالمئة من النواب الحاليين بمتوسط 3.13 وانحراف معياري 0.72 إلى أن قانون الانتخاب سيعزز تمثيل المرأة في البرلمان المقبل بدرجة متوسطة، تلاهم 71.25 بالمئة من الشخصيات العامة بمتوسط 2.85 وانحراف معياري 0.85، و69 بالمئة من الحزبيين بمتوسط 2.76 وانحراف معياري 0.76 تبنوا ذات الاتجاه المتفائل.

سابعًا: تداعيات قانون الانتخاب على تمثيل الشباب في البرلمان وتعزيز دورهم

أبدى أفراد العينة تفاؤلا في قدرة قانون الانتخاب على تعزيز تمثيل الشباب في البرلمان، إذ توقع نحو ربع أفراد العينة (23.23 بالمئة) أن يعزز القانون من تمثيل الشباب في البرلمان المقبل بدرجة كبيرة، و41.41 بالمئة منهم بدرجة متوسطة، فيما قال 30.3 بالمئة إن القانون سيعزز من تمثيل الشباب بدرجة محدودة، و5.05 بالمئة منهم إنه لن يؤثر، كما هو موضح في الشكل 21.

الشكل رقم21

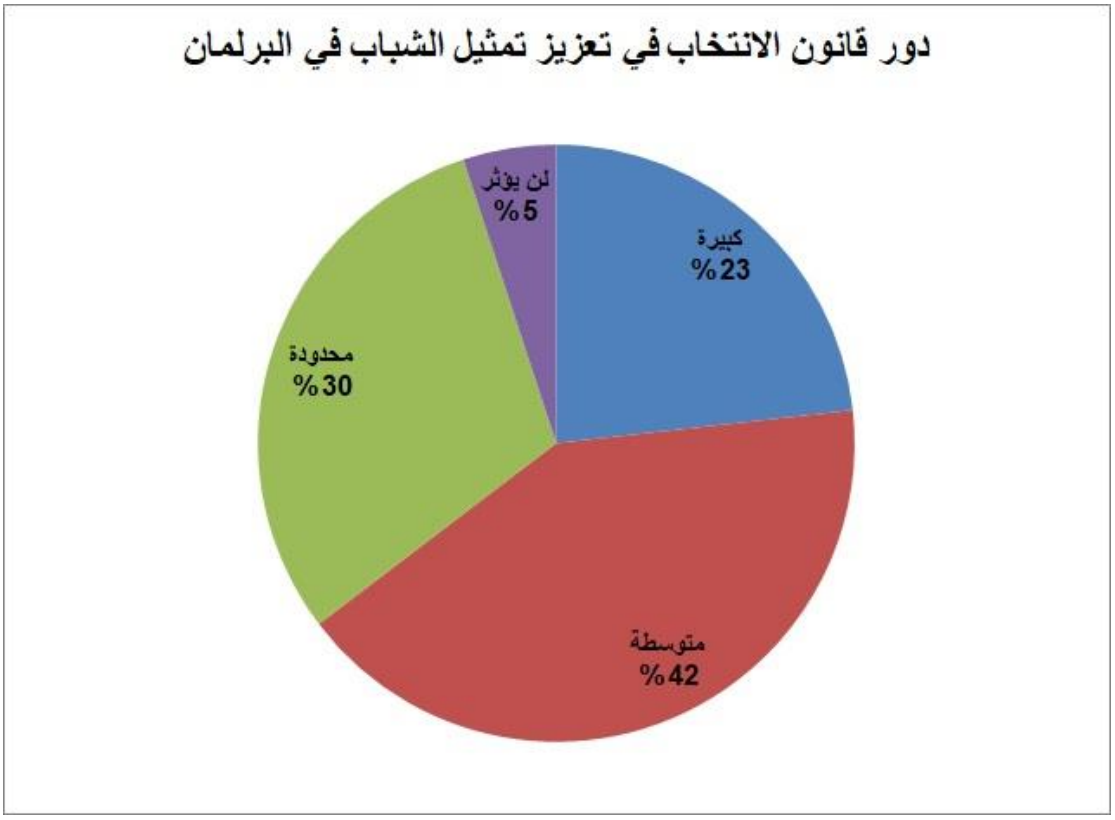

كشف تحليل إجابات العينة وفقا لمقياس التكرارات النسبي التقليدي الموضح في الشكل 22 أن 44 بالمئة من الأحزاب السياسية ترى أن قانون الانتخاب محدود التأثير في تعزيز

تمثيل الشباب في مجلس النواب، وأجاب 36 بالمئة من أفراد العينة بأن تأثير القانون متوسط و20 بالمئة رأوا أن تأثيره كبير، واعتبر 40 بالمئة من الشخصيات العامة أن القانون سيكون تأثيره متوسطًا في تعزيز تمثيل الشباب في مجلس النواب، واعتقد 30 بالمئة أن تأثيره محدود، و25 بالمئة اعتقدوا أنه مؤثر، في حين اعتقد 5 بالمئة إنه لن يؤثر.

وأجاب 46 بالمئة من النواب الحاليين بأن تأثير قانون الانتخاب في تعزيز تمثيل الشباب في مجلس النواب متوسط، مقابل 33 بالمئة قالوا إنه مؤثر و20 بالمئة محدود التأثير. اما النواب السابقون فاعتبر 40 بالمئة منهم أن تأثيره محدود ومتوسط على التوالي، في حين أجاب 6 بالمئة من النواب أن تأثيره كبير و13 بالمئة بأنه لن يؤثر. وأجاب 53 بالمئة من الشباب بأن القانون مؤثر بدرجة متوسطة و40 بالمئة بأنه مؤثر بدرجة كبيرة في حين قال 6.7 بالمئة إن تأثيره محدود في تعزيز تمثيل الشباب في مجلس النواب. وأجاب النقابيون بنسبة 33 بالمئة على التوالي بأن تأثيره محدود ومتوسط، وأجاب 22 بالمئة أنه مؤثر بدرجة كبيرة و 11.11 بالمئة أنه مؤثر بشكل كبير.

شكل رقم 22

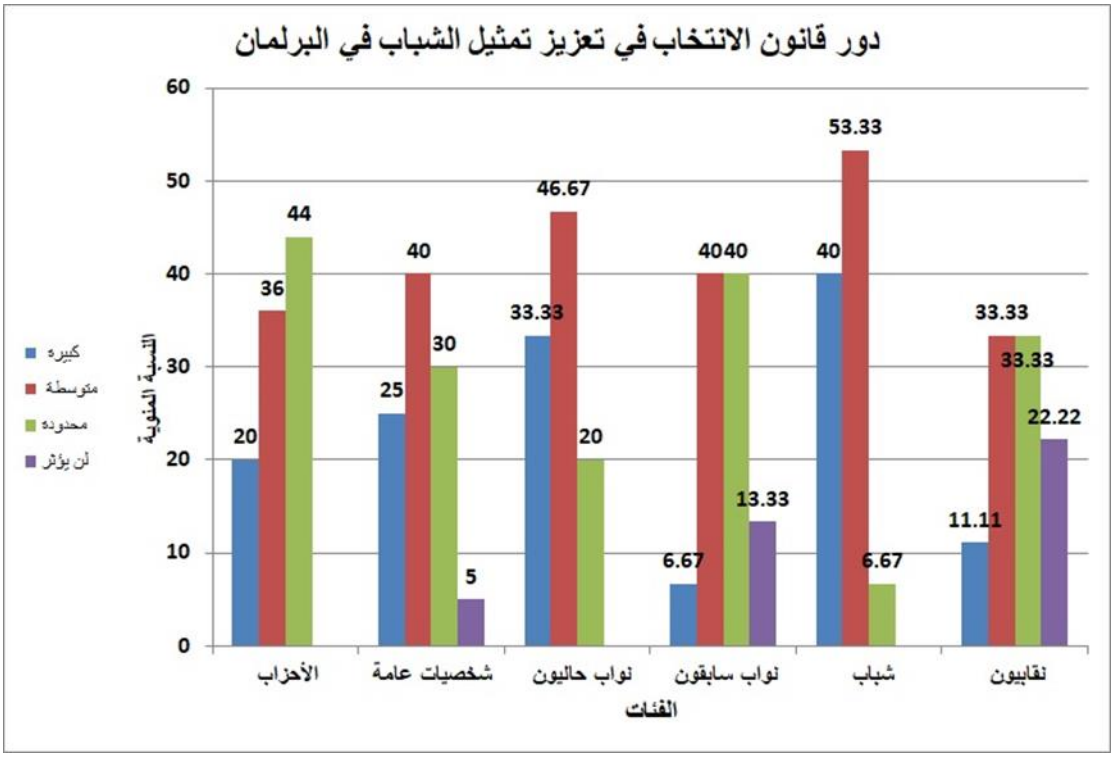

وبحسب تحليل الاستجابات على مقياس ليكرت الرباعي توقع 70.7 بالمئة من أفراد العينة بمتوسط 2.83 وانحراف معياري 0.83 أن يعزز قانون الانتخاب من تمثيل الشباب

في البرلمان المقبل كما هو مفصل في الجدول رقم 7 لتحليل إجابات الأفراد والفئات وفقا لمقياس النسب ولمقياس ليكرت كما في الجدول 9 .

جدول رقم 9

الشباب								
التأثير		الأحزاب	شخصيات عامة	نواب حاليون	نواب سابقون	شباب	نقابيون	مجموع
بدرجة كبيرة	تكرار	5	5	5	1	6	1	23
	نسبة	20	25	33.33	6.67	40	11.11	23.23
بدرجة متوسطة	تكرار	9	8	7	6	8	3	41
	نسبة	36	40	46.67	40	53.33	33.33	41.41
بدرجة محدودة	تكرار	11	6	3	6	1	3	30
	نسبة	44	30	20	40	6.67	33.33	30.3
لن يؤثر	تكرار	0	1	0	2	0	2	5
	نسبة	0	5	0	13.33	0	22.22	5.05
مقياس ليكرت الرباعي								
مجموع		25	20	15	15	15	9	99
متوسط مرجح		2.76	2.85	3.13	2.40	3.33	2.33	2.83
انحرف معياري		0.76	0.85	0.72	0.80	0.60	0.94	0.84
النسبة		69	71.25	78.3	60	83.33	58 .33	70.70707
اتجاه الفقرة		متوسطة	متوسطة	متوسطة	محدودة	كبيرة	محدودة	متوسطة

وتصدّر الشباب قائمة المتفائلين في تحليل إجابات الفئات كما هو موضح في الشكل رقم 22، إذ قال 83.33 بالمئة منهم بمتوسط 3.33 وانحراف معياري 0.6 إن القانون سيعزز بدرجة كبيرة من تمثيل الشباب في البرلمان المقبل. بالمقابل كان النقابيون والنواب السابقون الأقل تفاؤلا في هذا الشأن، إذ قال 58.33 بالمئة من النقابيين بمتوسط وانحراف معياري 0.94، و 60 بالمئة من النواب السابقين بمتوسط 2.4 وانحراف معياري 0.80 أن القانون سيعزز من تمثيل الشباب في البرلمان المقبل بدرجة محدودة.

بينما توقع 78.3 بالمئة من النواب الحاليين بمتوسط 3.13 وانحراف معياري 0.72، و71.25 بالمئة من الشخصيات العامة بمتوسط 2.85 وانحراف معياري 0.85، و69 بالمئة

من الحزبيين بمتوسط 2.76 وانحراف معياري 0.76، أن قانون الانتخاب سيعزز من تمثيل الشباب في البرلمان المقبل بدرجة متوسطة.

الخلاصة

تظهر نتائج الدراسة ارتفاع اتجاه التفاؤل لدى أغلب العينات المستطلعة بالمتغيرات القانونية المجردة المنصوص عليها في قانون الانتخاب، وعلى رأسها زيادة تمثيل المرأة والشباب والبرامج السياسية للأحزاب السياسية، بتجاوزها الدرجة المتوسطة بحسب مقياس ليكرت كما في الشكل البياني رقم 23.

الشكل رقم 23

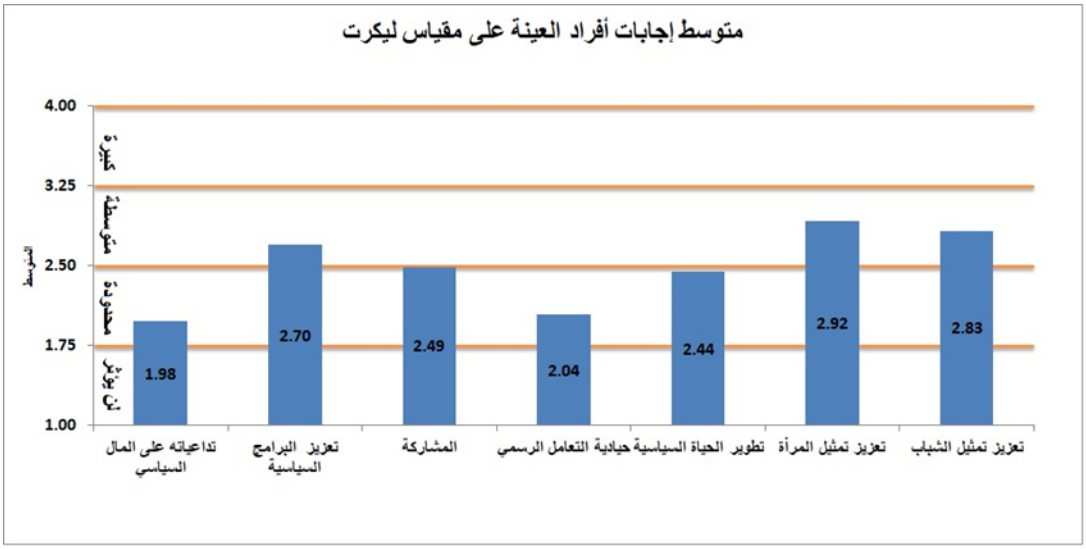

غير أن اتجاه التفاؤل بالمتغيرات المعتمدة على الخبرات والتجارب السابقة كالحدّ من تأثير المال السياسي وتدخل الجانب الرسمي ورفع مستوى التصويت في الانتخابات البرلمانية جاء بدرجة متدنية من التفاؤل وبمحدودية قدرة القانون على إحداث تأثير كبير أو متوسط في تحديد اتجاهات العينة المستطلعة، خصوصا (النواب السابقون والشخصيات العامة والنقابيون والحزبيون).

وأسهم التفاعل والتجاذب بين المتغيرات القانونية المجردة والتطبيقية المعتمدة على الخبرات، في خفض مستوى التفاؤل بتطوير الحياة السياسية والحزبية باعتباره السؤال الرئيس

للدراسة إلى ما دون المتوسط، لتبقى ضمن حاجز التأثير المحدود بنسبة 61% من العينة المستطلعة وفقا لمقياس ليكرت الرباعي كما في الشكل 24.

الشكل 24

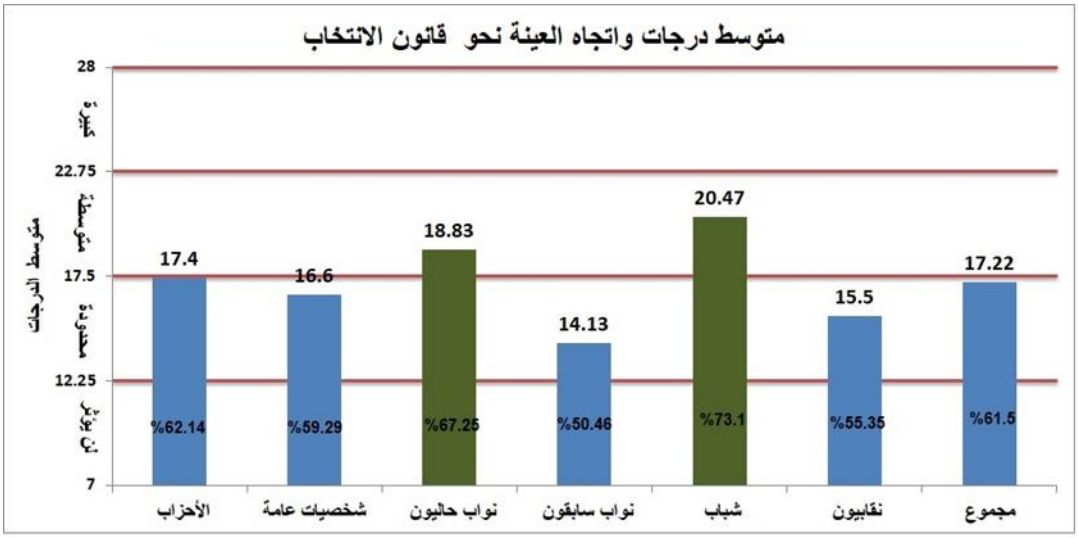

وانتهت الدارسة إلى أن الشباب والنواب الحاليين هم الأكثر تفاؤلا وبنسبة 73 بالمئة و 67 بالمئة على التوالي وفقا لمقياس ليكرت الرباعي، ويرجع السبب إلى ضعف تأثير المتغيرات المرتبطة بالتجارب السابقة على الشباب وعلى رأسها التدخل الرسمي وتأثير المال السياسي، في مقابل ثقتهم بالنصوص القانونية المجردة، في حين أرجع تفاؤل النواب الحاليين بدرجة أقل من الشباب باعتبارهم المجلس الذي أقرّ قانون الانتخاب والأكثر اطلاعا على تفاصيله وقدرة متغيراته على التأثير، خصوصا تلك المرتبطة بالنصوص المجردة المرتبطة بالمرأة والشباب والأحزاب السياسية وتغليظ العقوبات على المال السياسي وبدرجة أقلّ وضوحًا على التدخل الرسمي وهو ما يمكن ملاحظته مجددًا في توزيع النسب المئوية بحسب المقياس التكراراي التقليدي عند الجابة على السؤال الخامس المباشر حول تطوير الحياة السياسية كما في الشكل 25.

الشكل 25

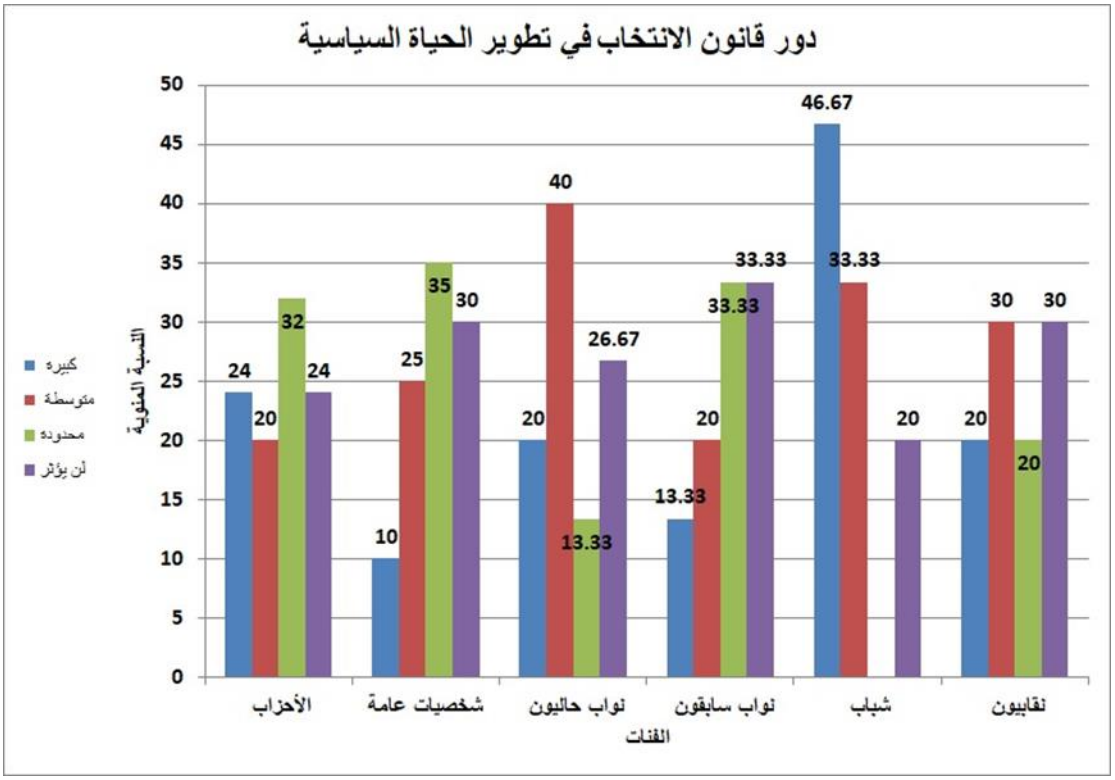

في المقابل أظهر النواب السابقون والشخصيات العامة والنقابيون قدرًا أكبر من التشاؤم تجاه تأثير متغيرات القانون المحدودة في تطوير الحياة السياسية بنسبة 53 بالمئة و 53 بالمئة و 60 بالمئة على التوالي بحسب مقياس ليكرت الرباعي، ويرتبط الاتجاه العام لديهم بقوة تأثير التجارب السابقة لدى النواب السابقين والشخصيات العامة، في حين أظهر النقابيون معرفة محدودة في القانون وتفاصيله وعمل متغيراته في التأثير، وهو ما انعكس في اتجاهاتهم المتشائمة والتي ذهبت إلى تأثير محدود للقانون على تطوير الحياة السياسة.

التوصيات

توصي الدراسة بضرورة تعزيز الثقة لدى النخبة السياسية والجمهور الأردني بجدية الجانب الرسمي في وقف تدخلاته في العملية الانتخابية ومكافحة المال السياسي وتعزيز مناخ الحريات العامة، لكونها تحديات مهمة تؤثر في اتجاهات النخبة السياسية والرأي العام الأردني تجاه التفاعل مع قانون الانتخابات ومجمل العملية السياسية.

كما أن ارتفاع نسبة التفاؤل في أوساط الفئات الشابة يفرض تحديات مهمة من أجل الحفاظ على جرعة التفاؤل لديهم وعدم دفعهم إلى مساحات الإحباط واليأس من إمكانية النهوض بواقع الحياة السياسية خلال الفترة القادمة بعد إقرار منظومة تحديث التشريعات السياسية.

الملاحق

الملحق رقم 1

استبانة الاستطلاع قانون الانتخاب

(نموذج.. النواب الحاليون)

اسم الباحث:

الصفة :

رقم الهاتف :

1. تداعياته على المال السياسي:

هل تتوقع أن يسهم قانون الانتخابات الجديد في الحدّ من تأثير المال السياسي في الانتخابات القادمة؟

يؤثر لدرجة كبيرة	
يؤثر بدرجة متوسطة	
يؤثر بدرجة محدودة	
لن يؤثر	

2. تعزيز مكانة البرامج السياسية:

هل تتوقع أن يعزز قانون الانتخاب الجديد من اهتمام الأحزاب بطرح برامج سياسية جدية؟

يؤثر لدرجة كبيرة	
يؤثر بدرجة متوسطة	
يؤثر بدرجة محدودة	
لن يؤثر	

3. المشاركة :

هل تتوقع ان يزيد قانون الانتخاب الجديد من نسبة التصويت في الانتخابات؟

يؤثر لدرجة كبيرة	
يؤثر بدرجة متوسطة	
يؤثر بدرجة محدودة	

لن يؤثر	

4. التدخل الحكومي والرسمي:

هل تتوقع أن يسهم قانون الانتخابات في تعامل الجانب الرسمي بحيادية مع الانتخابات المقبلة ؟

يؤثر لدرجة كبيرة	
يؤثر بدرجة متوسطة	
يؤثر بدرجة محدودة	
لن يؤثر	

5. تطوير الحياة السياسية :

هل تتوقع أن يسهم قانون الانتخاب الجديد في تطوير الحياة السياسية والحزبية في الأردن خلال الفترة القادمة؟

يؤثر لدرجة كبيرة	
يؤثر بدرجة متوسطة	
يؤثر بدرجة محدودة	
لن يؤثر	

6. المرأة :

هل تتوقع ان يعزز قانون الانتخاب الجديد من تمثيل المرأة في البرلمان القادم ؟

يؤثر لدرجة كبيرة	
يؤثر بدرجة متوسطة	
يؤثر بدرجة محدودة	
لن يؤثر	

7. الشباب:

هل تتوقع أن يعزز قانون الانتخاب الجديد من تمثيل الشباب في البرلمان القادم؟

يؤثر لدرجة كبيرة	
يؤثر بدرجة متوسطة	
يؤثر بدرجة محدودة	
لن يؤثر	